مجلة كلية الآداب بقنا (دورية أكاديمية علمية محكمة)

شهود المحاكم في روما

إبان القرن الأخير من العصر الجمهوري

د. محمد محمود محمد على

مدرس التاريخ اليوناني الروماني

كلية الآداب– جامعة جنوب الوادي

DOI: 10.21608/qarts.2024.306004.2014

مجلة كلية الآداب بقنا – جامعة جنوب الوادي – المجلد (٣٣) العدد (٦٥) أكتوبر ٢٠٢٤

الترقيم الدولي الموحد للنسخة المطبوعة ISSN: 1110-614X

الترقيم الدولي الموحد للنسخة الإلكترونية ISSN: 1110-709X

موقع المجلة الإلكتروني: https://qarts.journals.ekb.eg

شهود المحاكم في روما

إبان القرن الأخير من العصر الجمهوري

الملخص:

يتناول البحث موضوع "شهود المحاكم في روما إبان القرن الأخير من العصر الجمهوري, للتعرف على دور شهود المحاكم بوصفهم دليل الإثبات الأساسي الذي لجأ إليه أطراف الخصومة في روما إبان القرن الأخير من العصر الجمهوري, والشروط الواجب توافرها في الشاهد (*testis*) للإدلاء بشهادته في المحكمة, وعملية استدعاء شهود المحاكم, وعددهم, وحقوقهم, و واجباتهم, وحمايتهم, ونفقات إعاشتهم وانتقالهم من منازلهم إلى مقر انعقاد المحكمة, وإجراءات إدلائهم بالشهادة في المحكمة, وأخذ القسم منهم, ودور أطراف الخصومة والمحامين في توجيههم, واستجوابهم, والطعن على شهاداتهم, وردهم, وسلطة القاضي في تقدير شهادتهم, والكشف عن شهود الزور في المحاكم, والعقوبات التي فرضها القانون عليهم.

الكلمات المفتتاحية: شهادة، الشهود، المحاكم، روما، الزور.

مقدمة:

وقع عبء الإثبات في القانون الروماني خلال العصر الجمهوري بشكل عام وإبان القرن الأخير من العصر الجمهوري بشكل خاص على عاتق المدعي[١], وذلك اتساقًا مع المبدأ القانوني القائل بأن البينة على من أدعى, حيث درجت العادة أن البرايتور/الحاكم القضائي في روما قام بمنح المدعى الذي تقدم إليه بدعوى قضائية[٢], الحق في جمع الأدلة والشهود الذين يعضدون من موقفه, ويؤكدون على صحة ما طالب به من حق في دعوته القضائية[٣].

ترجع أهمية دراسة موضوع شهود المحاكم في روما إبان القرن الأخير من العصر الجمهوري، في كونها السبب الأساسي في نشأة الدعوى القضائية في هذا الوقت، وهو

---

(١) تعرف أدلة الإثبات في القانون الروماني بأنها جميع الأدلة ذات الصلة بالدعوى القضائية, وقد تعددت هذه الأدلة؛ حيث شملت أدلة تركز بشكل مباشر على الواقعة محل الدعوى المراد إثباتها, مثل شهادة الشهود(*testibus testimonium*), والوثائق الخاصة, والسجلات العامة, والخطابات (*epistolae*), والكتيبات (*libelli*), والإقرارات المكتوبة (*cautiones*), ودفاتر الحسابات الخاصة (*tabulae accepti et expensi*), والوصايا, والبيانات العامة الصادرة من مؤسسات الدولة التي عرفت بالشهادة العامة (*testimonia publica*), ومراسلات المؤسسات العامة, وشخصية وسمعة طرفي الخصومة (*litis contestatio*), وشملت أيضًا أدلة أخرى تحتاج إلى إعمال العقل والمنطق للربط بينها وبين الجريمة, بالإضافة إلى الأدلة التي تحتاج إلى قيام المحامي بتقديم طلب للمحكمة لإلزام المدعي بتقديم معلومات دقيقة وإضافية عن الجريمة, كما أنها شملت الأدلة الناتجة عن نتائج عمليات التفتيش التي أجراها الخبراء والمسؤولون في الدولة, والاعتراف أمام القاضي(*confessio in iudicio*), الذي حدد قيمته القاضي وفقًا لتقديره الشخصي. للمزيد انظر:

Digesta, XXII. 4. 1; Cicero, In Verrem, 1. 1. 56; Cicero, Pro Flacco, 39; Cicero, In Verrem, 1. 1. 33; Cicero, In Vatinium, 40 ; Mousourakis, G., *A Legal History of Rome, p, 221, 226;*

(٢) Husband, R. W., 'The Prosecution of Catiline's Associates', *The Classical Journal* , Vol. 9, No. 1 (Oct., 1913), P, 8.

(٣) Cicero, In Verrem, 1. 1. 7.

ما كان يميز العصر الجمهوري بشكل عام والقرن الأخير من العصر الجمهوري بشكل خاص, وذلك على النقيض تماماً للفترة الإمبراطورية, التي تراجعت فيها أهمية شهادة الشهود في المحاكم, ولذلك من الجدير أن تختص هذه الدراسة بتناول هذا الموضوع, لبيان تلك الأهمية, وأسبابها, ودورها في سير إجراءات التقاضي إبان القرن الأخير من العصر الجمهوري [١].

إن خلو إي إدعاء تقدم به المدعي إلى البرايتور إبان القرن الأخير من العصر الجمهوري من شهادة الشهود في مرحلة التحقيقات الأولية، أدى بالضرورة إلى رفض الدعوى في مهدها، وفي هذه الحالة أصدر البرايتور حكمه بأن الإدعاء الذي تقدم به المدعي "ليس واضحًا" (*non Liquet*), وبالتالي لم يسمح للمدعى بمقاضاة خصمه في

---

(١) بشكلٍ عام كان للشهادة (*testimonia*) قدسية خاصة عند الرومان منذ وقت مبكر من تاريخهم, حيث اعتقدوا أن الآلهة الخالدة شهودًا وقضاة على أفعالهم, ولذلك فإنهم استخدموها في علاقاتهم الخارجية مع جيرانهم وأعدائهم, خاصةً فيما يتعلق بتوثيق عرى معاهدات السلام, لأعتقادهم بأن الآلهة الرومانية شاهدةً على هذه المعاهدات, وإنها حكمًا بينهم وبين جيرانهم أو أعدائهم, ومن ثم فإنها ستقوم بمعاقبة الخائنين الذين ينقضون العهد ومعاهدات السلام. للمزيد أنظر:

Livius, III. 2. 4; Cicero, De De Legibus, II. 16.

اعتمد الرومان على شهادة الشهود بشكل أساسي في تعاملاتهم وتصرفاتهم القانونية المختلفة, حيث استخدموها عند كتابة الوصايا, ويؤكد على ذلك أن أقدم شكل للوصايا المعروف بـالوصية بالنحاس والفضة (testamentum per aes et libram), لم يتم الاعتراف بها قانونياً إلا في وجود سبعة شهود أثناء عمل الوصية, بالإضافة إلى أن شهادة الشهود كانت شرطًا أساسيًا في عقود نقل الملكية, وعقود عبودية الدين (nexum), وعقود رهن ممتلكات المدين من قبل الدائن, وعتق العبيد, ونبذ الأطفال, إلخ. للمزيد أنظر:

Livius, III. 72. 1; Gaius, *Institutiones, VII.22*; Mousourakis, G., *The Historical and Institutional Context of Roman Law*, pp, 58, 117; Gardner, J. F., *Being a Roman Citizen*, (London, 1993), pp, 10, 119- 120, 217; Mousourakis, G., *A Legal History of Rome*, p, 35.

المحكمة, أما إذا أحضر المدعى شهود إبان مرحلة التحقيقات الأولية, فإن البرايتور كان مضطرًا في هذه الحالة إلى رفع مسألة التحقيق إلى ساحة التقاضي في المحكمة(١).

وبالنسبة للدراسات السابقة, فعلى حد علم الباحث, لم تتناول أي دراسة سواء أكانت باللغة العربية أو اللغات الأجنبية موضوع شهود المحاكم في روما إبان القرن الأخير من العصر الجمهوري, حيث اعتمد الباحث بشكل رئيس في إجراء هذه الدراسة على المصادر التاريخية التي ترجع إلى القرن الأخير من العصر الجمهوري, ومع ذلك فإن الباحث لا ينكر أهمية دراسة: "إلزبيتا لوسكا " Elżbieta Loska" , التي جاءت بعنوان:

‘Inconvenient Witnesses: Testimonies of Slaves in a Criminal Trial During the Republic and the Principate’.

حيث تناولت الباحثة شهادات العبيد في المحاكمات الجنائية إبان العصر الجمهوري والإمبراطوري، وركزت الباحثة على أهمية وخطورة شهاداتهم في هذه المحاكمات، لإنهم كانوا يتمتعون بثقة أسيادهم ويعرفون أسرارهم بشكل جيد, وقد استفاد الباحث من هذه الدراسة فيما يتعلق بشهادة العبيد في المحاكم في القرن الأخير من العصر الجمهوري(٢).

(1) Alexander, M. C., ‘Multiple Charges, Unitary Punishment and Rhetorical Strategy in the Quaestiones of the Late Roman Republic’, in: *Cicero's Law: Rethinking Roman Law of the Late Republic*, Edited by Paul J. du Plessis, Part III On Legal Practice, 11, (Edinburgh University Press, 2016), P, 195.

(2) Loska,E., ‘Inconvenient Witnesses: Testimonies of Slaves in a Criminal Trial During the Republic and the Principate’, *Studia Iuridica Lublinensia*, vol. XXX, 1, 2021, PP, 197-204.

كانت شهادة شهود المحاكم موجودة في روما منذ وجود أقدم شكل من أشكال المحاكم الجنائية المعروف بـ (*Anquisitio*)[١], وكان لهم دور واضح في أقدم الأنظمة الإجرائية القانونية المدنية (*Legis actiones*), حيث كان البرايتور عند قيامة بتعيين قاضي للحكم في الدعوى القضائية (*legis actiones*), يستدعى الحاضرين لكي يكونوا شهودًا على أن إجراءات التقاضي تمت بطريقة صحيحة, وأن جميع المتطلبات القانونية الرسمية تم الوفاء بها[٢], كما أن أطراف الخصومة في ظل هذا النظام الإجرائي, اعتمدوا

---

(1) Berger, A., *Encyclopedia Dictionary of Roman Law*,, S.V. Anquisitio, P, 363.

(2) Mousourakis, G., *The Historical and Institutional Context of Roman Law*, p, 134.

عرفت روما خلال العصر الجمهوري نوعين من أنظمة الإجراءات القانونية المدنية للتقاضي, أولها: نظام (*legis actiones*), وهو المعمول به منذ صدور قوانين الألواح الاثنى عشر حتى نهاية القرن الثاني قبل الميلاد, وثانيها: هو نظام (Formula), الذي تم العمل به منذ القرن الأخير من الجمهورية الرومانية حتى سنة ٢٠٠ ميلادية, وقد تميز النظام الأخير بالمرونة بشكل كبير من النظام القديم. للمزيد راجع:

Plessis, P. d., *Borkowski's Textbook on Roman Law*, (Oxford University Press, 2005), pp, 34, 64, 66, 68, 72.

في نظام الاجراءات القانونية (*legis actiones*), استلزم البدء في أي دعوى إجراء محاكمة تمهيدية أو تحقيق ابتدائي في الدعوى القضائية, كان الهدف منه تحديد اختصاص المحكمة, وموقف القاضي من الدعوى سواء بالقبول أو الرفض, وغالبا كان السبب الرئيس لرفض الدعوى عدم اختصاص المحكمة للنظر في الدعوى. للمزيد انظر:

Berger, A., *Encyclopedia Dictionary of Roman Law*,, S.V. Forum, p, 476.

كان لحضور الشهود في ساحات المحاكم الرومانية في العصر الجمهوري بشكل عام وخلال القرن الأخير بشكل خاص أهمية كبيرة خاصَة في المحاكمات الشهيرة, حيث كانوا شهودًا على حُسن سير إجراءات المحاكمة وعلى إقامة العدالة الرومانية, فضلًا عن كونهم وسيلة هامة لدعم وتعزيز أي جانب من جوانب القضية, سواء أكان ذلك عند استدعائهم للإدلاء بشهادتهم أمام رئيس المحكمة أو أمام هيئة المحلفين. للمزيد راجع:

Farrington, H. L., Blueprint for Legal Practice: Establishing Cicero's Ideal Style, Capstone Thesis, Xavier University, 2015, pp, 10-12.

في تأكيد إدعائتهم وأحقيتهم في النزاع في المحكمة, على وسيلتين أساسيتين للإثبات القانوني هما: القسم, وشهادة الشهود(١).

عرفت المحاكم في روما إبان القرن الأخير من العصر الجمهوري نوعين من شهادة الشهود, أولها: الشهادة الشفهية, التي عرفت في القانون الروماني بأنها دليل شفهي تضمنت أقوال الشاهد عن كل ما رآه ببصره أو سمعه بأذنيه أو أدركه من خلال إحدى حواسه عن الواقعة المراد إثباتها. وثانيها: الشهادة المكتوبة, التي لجأ إليها البعض بسبب عدم تمكن الشاهد من المثول شخصيًا أمام المحكمة, حيث كان يمكن للشاهد أن يقوم بتدوين شهادته كتابياً (*testimonia per tabellam dare*) وقراءتها في المحكمة, وقد تم اللجوء إلى الشهادة المكتوبة لأسباب مختلفة منها اعتلال الصحة أو الشيخوخة أو الغياب عن روما وما إلى ذلك(٢), أو بسبب كثرة عدد الشهود وعدم إمكانية استدعائهم واستجوابهم شفهيًا, وقد حدث ذلك خلال محاكمة "لوكيوس فاليريوس فلاكوس" (Lucius Valerius Flaccus) سنة ٥٩ ق.م الحاكم السابق لآسيا المتهم بجريمة الاختلاس, حيث تم تقديم شهادة أهل مدينة "أكمونيا" (*Acmonia*) ضد فلاكوس في شكل شهادة مكتوبة في المحكمة(٣).

وقد طغت أهمية شهادة شهود المحاكم في روما إبان القرن الأخير من العصر الجمهوري في كثير من الأحيان على أهمية أدلة الإثبات الأخرى، حيث إن هذه الأدلة التي كانت تقدم للمحكمة مثل الخطابات والمذكرات والوصايا وغيرها من الوثائق, لم يكن من الممكن للمحكمة الأخذ بها إلا بعد ختمها في حضور شهود (*obsignatores*), ثم

(1) Mousourakis,G., *A Legal History of Rome*,(London: Routledge, 2007), p, 33.
(2) Mousourakis, G., *A Legal History of Rome, pp, 81, 221, 226.*
(3) Cicero, Pro Flacco, 34, 38.

تسليمها بعد ذلك إلى قاضي المحكمة[١]. بالإضافة إلى ذلك؛ فإن الإدعاءات التي تقدم بها المدعون، ولا تستند إلى شهادة الشهود, كان من السهل الطعن فيها, فخلال محاكمة "فلاكوس", سنة ٥٩ ق.م قام "شيشرون" بالطعن في إدعاءات المدعي "أسكليبياديس" (*Asclepiades*), الذي أدعى إنه قام بإعطاء "فلاكوس" مائتين وستة آلاف دراخمة, واستند "شيشرون" في طعنه إلى عدم وجود شهود إثبات يؤكدون صحة إدعاء "أسكليبياديس"[٢].

وبرزت أهمية شهادة شهود المحاكم إبان القرن الأخير من العصر الجمهوري، في اعتماد القضاة في أصدار أحكامهم في القضايا بشكل أساسي على ثلاثة عناصر أساسية، أولها: مصداقية الشهود، وثانيها: خطورة الاتهامات وقدرة الإدعاء على تقديم وطرح هذه الاتهامات بشكل جيد أثناء المرافعة أمام المحكمة، وثالثها: سلطة قضاة المحكمة في اتخاذ القرار النهائي في القضية[٣].

حافظت شهادة شهود المحاكم على دورها الهام في إثبات الجرائم أو نفيها في روما إبان القرن الأخير من العصر الجمهوري، لكن فيما بعد تراجع دورها تدريجيًا كوسيلة إثبات في العصر الإمبراطوري، مما دفع الإمبراطور هادريان، إلى إصدار تعليماته بضرورة تقييم شهادة الشهود كدليل إثبات, وعدم المبالغة في الاعتماد عليها كدليل إثبات, واعطائها وزنًا مناسبًا مع الأدلة الأخرى مثل الوثائق والسجلات العامة[٤].

([1]) Mousourakis, G., *A Legal History of Rome*, p, 221.

([2]) Cicero, Pro Flacco, 34-35 Hayne, L., 'The Valerii Flacci — a Family in Decline', *Ancient Society 9* (1978), pp, 223–233.

([3]) Cicero, In Verrem, 1.1.19

(4) Digesta, XXII. 5. 3. 1-2.; Rüfner, T., 'Imperial Cognitio Process', in: *the Oxford Handbook of Roman Law and Society*, edited by, Plessis, P. d.,& Ando, C.& Tuori, K., Part. V, Chapter, 20, (2016),p, 264.

أولًا: الشروط الواجب توافرها في شهود المحاكم:

تسائل الشاعر الروماني "هوراس" (*Horace*) (٦٥ ق.م– ٨ ق.م) في رسائله (*Epistles*) عن هوية الرجل الصالح, وأخبرنا بأنه "**الشخص الذي يحترم قرارات مجلس السناتو والأنظمة والقوانين, ويصدر أحكامه في القضايا الخطيرة, ويقدم الكفالة ضمانًا للممتلكات, ولشهادته أثر إيجابي في الدعاوى القضائية**", نلحظ من خلال هذه الكلمات الموجزة أن "هوراس" جعل من شهادة الشهود في المحاكم إحدى السمات المميزة للمواطن الصالح, التي عبر من خلالها عن إحساسه بالواجب والمسؤولية تجاه المجتمع, وبالتالي فإن امتناع المواطن عن المشاركة كشاهد في العملية القانونية, دون سبب مقنع يعد أمرًا سيئًا للغاية(١).

ومن هذا المنطلق، يتبادر إلى الذهن تساؤل, ماهي الشروط الواجب توافرها في الشخص الذي يقوم بالإدلاء بشهادته في المحاكم في روما إبان القرن الأخير من العصر الجمهوري؟ في هذا الصدد يمكننا القول إن القانون الروماني سمح لجميع المواطنين الرومان الذين لا تقل أعمارهم عن عشرين عامًا الإدلاء بشهادتهم في المحاكم الرومانية(٢), أما بالنسبة لغير المواطنين, وبشكل خاص الإيطاليين وحقهم في الإدلاء بالشهادة في المحاكم الرومانية, فيمكننا القول إنه بالرغم من أن الوضع القانوني للإيطاليين قبل الثورة الاجتماعية (٩١ق.م– ٨٨ ق.م), اختلف تماماً عن الوضع القانوني للمواطنين الرومان, حيث إنهم لم يكونوا على قدم المساواة مع المواطنين الرومان, الإ أنه

([1]) Horace, Epistles, I. XVI. 40-43.
Vir bonus est quis?
'qui consulta patrum, qui leges imaque servat,quo multae magnaeque secant
ur iudice lites,quo res sponsore et quo causae teste tenentur.
([2]) Digesta, XXII. 5. 20.
aut qui minor viginti annis erit" "

كان مسموحًا لهم الإدلاء بالشهادة في المحاكم الرومانية[١]. وبعد انتهاء الثورة الاجتماعية، تغير الوضع القانوني للإيطاليين بشكل جذري, وحصلوا على المواطنة الرومانية, إلا أنهم عانوا من التحيز ضدهم والنظرة إليهم بأنهم غير مؤهلين للإدلاء بالشهادة في المحاكم, مما دفع "شيشرون" إلى الدفاع عنهم والتأكيد على أن الإيطاليين قادرون تمامًا على العمل كشهود في المحاكم الرومانية, لأنهم يمتلكون نفس الصفات الأخلاقية الخاصة بالرومان, وبالتالي يجب معاملتهم على قدم المساواة بموجب القانون الروماني فيما يتعلق بدورهم كأطراف خصومة أو شهود في المحاكم[٢].

أما بالنسبة للأجانب ودورهم كشهود في المحاكم في روما إبان القرن الأخير من العصر الجمهوري، فإن القانون الروماني سمح للأجانب بحق الإدلاء بشهادتهم في المحاكم الرومانية, فعلى سبيل المثال إنه خلال محاكمة "فلاكوس", قام المدعى "ديكيموس" بتقديم حشد كبير من اليهود الآسيويين كشهود ضد "فلاكوس", وإن كان "شيشرون" قد طعن في شهادتهم, متعللًا بأن شهادتهم ضد "فلاكوس", كانت بسبب رفض "فلاكوس" لإرسال الذهب من مقاطعته إلى القدس, وبالتالي فإن هذه الشهادة غير صادقة[٣].

---

(1) Roselaar S. T., 'Cicero and the Italians: Expansion of Empire, Creation of Law', in: Cicero's Law, Rethinking Roman Law of the Late Republic, edited by, Paul J. du Plessis, part, III, chapter, 9. (Edinburgh, 2016), p, 145.

(2) Roselaar S. T., 'Cicero and the Italians: Expansion of Empire, Creation of Law', pp, 145-146.

(3) Cicero, Pro Flacco, 66-67.

Cum aurum Iudaeorum nomine quotannis ex Italia et ex omnibus nostris provinciis Hierosolymam exportari soleret, Flaccus sanxit edicto ne ex Asia exportari liceret.

كان الذهب يصدر سنويًا من إيطاليا ومن جميع الولايات الرومانية إلى القدس لصالح اليهود, إلا أن فلاكوس أصدر مرسومًا بعدم السماح بتصديره من آسيا إلى القدس. للمزيد أنظر: Cicero, Pro Flacco, 67.

وبالرغم من سماح القانون الروماني لغير المواطنين والأجانب الإدلاء بشهادتهم أمام المحاكم الرومانية, إلا أنه تم النظر إليهم كشهود غير ثقة يفتقدون إلى الشرف والنزاهة خاصةً الشهود الآسيويين واليونانيين؛ ولذلك فإننا نجد أن "شيشرون" يقوم بوصف الشهود الآسيويين ضد "لوكيوس فاليريوس فلاكوس" (*L. Valerius Flaccus*), بأنهم شهود مجهولين, وفقراء, وحقراء, وبائسين, مدفوعين للشهادة ضد "فلاكوس" تحت تأثير الرشوة والقهر والهوى والجشع, وأن شهادتهم تتسم بالفسق والوقاحة والجنون(١)؛ وبالتالي فإننا لا نستغرب موقف "شيشرون" خلال محاكمة "فلاكوس" من شهادة شعب مدينة "أكمونيا" التي كانت لصالح موكله "فلاكوس", حيث إنه لم يعول كثيرًا عليها, لأنه يرى أن حياة "فلاكوس" ومكانته الرفيعه لا تعتمدان على شهادة الأكمونيين, الذين لا يمكن الوثوق فيهم ولا توجد مصداقية في شهادتهم, مما جعله يتمنى أن لا تأخذ المحكمة بشهادتهم(٢).

وفي هذا السياق، فإننا نجد "شيشرون" يعقد مقارنة بين شهود المحاكم اليونانيين وشهود المحاكم من المواطنين الرومان، وفي هذه المقارنة امتدح المواطنون الرومان ورأى أنهم أكثر مصداقية, بينما رأي أن شهود المحاكم اليونانيين يفتقدون للشرف والصدق في الإدلاء بالشهادة, وأنهم لا يعرفون معنى ولا أهمية ولا قيمة للشهادة, لأنهم يعتمدون على مبدأ "أشهدوا لي وأشهد لكم"(٣). ولا شك أن نظرة "شيشرون" إلى أن شهادة الأجنبي أقل شأنًا من شهادة المواطن الروماني، نابعة من النظرة الرومانية العنصرية للأجانب على أنهم أقل شأنًا من المواطنين الرومان(٤).

(1) Cicero, Pro Flacco, 5-6, 9, 19, 26, 40, 66.
(٢) Cicero, Pro Flacco, 36.
(٣) Cicero, Pro Flacco, 10.
'da mihi testimonium mutuum'?
(4) Cicero, Pro Flacco, 9.

وبالنسبة للمرأة الرومانية ودورها كشاهدة في المحاكم, فإن القانون الروماني سمح لها الإدلاء بشهادتها في المحاكم, ولا شك أن هذا الدور نابع بشكلٍ أساسي من دورها الواسع في الحياة العامة مقارنةً بالمرأة اليونانية, حيث شاركت المرأة الرومانية في المآدب خارج منزلها, وخصص لها مكان خاص في الشارع, ولم يكن من المسموح التحرش بها, وحضرت العروض العامة والمسارح والسيرك والمهرجانات والاحتفالات المكرسة للآلهة الرومانية(١), ورغم سماح القانون الروماني للمرأة الرومانية الإدلاء بشهادتها أمام المحاكم(٢), إلا أنها في معظم الأحيان كانت عازفة عن المشاركة كشاهدة في المحاكم, خاصةً إذا كان استدعائها تم دون رغبتها, ويبدو أن السبب في ذلك يرجع إلى تخوفها من عاقبة أمر إدلائها بالشهادة في المحكمة, واحتمالية تعرضها للخطر أو العنف على يد طرف الخصومة المتضرر من إدلائها بشهادتها في المحكمة(٣).

وبالنسبة للأقارب والأصدقاء ودورهم كشهود في المحاكم, فإن القانون الروماني اعترف بحق أطراف الخصومة في الاستعانة بالأقارب والأصدقاء كشهود في المحاكم(٤), فعلى سبيل المثال لا الحصر, عندما تعرض "شيشرون" لمؤامرة اغتيال فاشلة في ٧ نوفمبر سنة ٦٣ ق.م من قبل الكاتالينيين(٥), كانت زوجته وأبنائه شهود عيان على هذه

---

(1) Wieand, H. E., 'The Position of Women in the Late Roman Republic'. Part I, *The Classical Journal*, Mar., 1917, Vol. 12, No. 6 (Mar., 1917), p, 382.

(2) Suetonius, Life of Julius Caesar, 74.

(3) Cicero, In Verrem, 2.1. 94.

(4) Cicero, Pro Milone, 46; Cicero, Pro Flacco, 21.

(٥) مؤامرة كاتيلينا قام بها لوكيوس سرجيوس كاتيلينا(Lucius Sergius Catilina), الذي قام بمحاولة الإطاحة بقناصل سنة ٦٣ ق.م, وهم ماركوس توليوس شيشرون(Marcus Tullius Cicero), وجايوس أنطونيوس هيبريدا(Gaius Antonius Hybrida), لتولى السلطة بالقوة بدلًا منهم. للمزيد عن مؤامرة كاتلينا راجع:

Potter, Franklin H. "The Date of Cicero's First Oration against Catiline." The Classical Journal 21, no. 3 (1925): 164–76; Husband, Richard Wellington.

المؤامرة, عزم شيشرون على الاستعانة بهم كشهود في المحكمة, إلا أنه عدل عن هذا الأمر بعد عثوره على شهود أخرين(١), وعلى الأرجح أن السبب في ذلك يرجع إلى تخوفه من عدم اقتناع هيئة محلفين المحكمة بشهادتهم لصلة القرابة بينه وبينهم, خاصةً أن القانون الروماني قد نص في هذا الشأن على أن "**شهادة الأب لأبنه في المحكمة غير مقنعة لهيئة محلفي المحكمة, ونفس الأمر بالنسبة لشهادة الأبن لوالده**"(٢).

ولذلك فإنه كان من البديهي, أن أطراف الخصومة في أغلب الأحيان فضلوا عدم الاستعانة بأقاربهم كشهود في المحاكم, لأن شهادتهم ستكون شهادة مجروحة, وبدلًا من ذلك فضلوا الاستعانة بشهود لا تربطهم بهم أي صلة قرابة, حتى لا يتم الطعن في مصداقية شهادتهم (٣), وقد امتدت خطورة الاستعانة بشاهد من الأقارب في أي قضية سابقة, إلى التأثير على القضية المنظورة أمام المحكمة, فخلال محاكمة "فلاكوس", قام "شيشرون" بالطعن في شهادة أحد شهود الإدعاء, لأن هذا الشاهد كان في قضية سابقة

"The Prosecution of Catiline's Associates." The Classical Journal 9, no. 1 (1913): 4–23;Frank, Tenney. "The Tullianum and Sallust's Catiline." The Classical Journal 19, no. 8 (1924): 495–98.

يرجع السبب في الكشف عن مؤامرة كاتيلينا إلى كوينتوس كوريوس(Quintus Curius) أحد أعضاء مؤامرة كاتيلينا, الذي كان متهوراً ولا يستطيع إخفاء ما سمعه عن عشيقته فولفيا(Fulvia), التي بعد أن علمت بسوء سلوكه وتغطرسة وفجورة, ساءت العلاقة بينهما, وفقد استحسانها, لذلك فإنها قامت بكشف المؤامرة للعديد من الأشخاص. للمزيد راجع:

Sallust, Bellum Catilinae, 23, 26, 28.

(١) Cicero: In Catilinam, 4.2.3; 4.3.5; Cassius Dio, Roman History, 37.32. 4.

(٢) Digesta, XXII. 5.9.

Testis idoneus pater filio aut filius patri non est". "

(٣) Cicero, Pro Flacco, 22-24; Treggiari, S., Terentia, Tullia and Publilia The Women of Cicero's Family, (London, 2007), p, 46.

شاهدًا مع أحد أقاربه, وأن هيئة المحكمة في هذه القضية رفضت الأخذ بشهادته أو تصديقه في هذه القضية(١).

أما عن للعبيد وأهليتهم للشهادة في المحاكم إبان القرن الأخير من العصر الجمهوري, فقد اعترف القانون الروماني بحقهم في الإدلاء بالشهادة في المحاكم لصالح أسيادهم, حيث كان من حق أطراف الخصومة استدعاء العبيد كشهود في المحاكم, وإن كان ذلك الحق تم استخدامه عند الضرورة فقط, سواء أكان ذلك بسبب عدم وجود شهود من الأحرار أو بسبب عدم وجود وسائل إثبات أخرى للكشف عن الحقيقة, ولا شك أن مرجع ذلك إلى أن شهادة العبيد في المحاكم لصالح أسيادهم كانت مثارًا للطعن فيها من قبل الخصوم, وذلك لإنعدام الإرادة الحرة للعبيد وخضوعهم بشكل أساسي لأسيادهم(٢).

وهكذا, كان من حق السيد استدعاء عبيده للشهادة في القضايا الخاصة به في روما إبان القرن الأخير من العصر الجمهوري, حيث لم يتم منع العبيد من استدعائهم كشهود في قضايا أسيادهم إلا في الفترة المبكرة من العصر الإمبراطوري(٣), أما القضايا التي لم يكن أسيادهم طرفًا فيها, فإن الاستعانة بالعبيد كشهود في المحاكم, كان يتطلب الأمر قيام طرف الخصومة بأخذ الإذن من أسيادهم قبل استدعائهم للشهادة في المحكمة, ما عدا جرائم الخيانة أو الجرائم ضد الآلهة الرومانية, التي سمح فيها لأطراف الخصومة باستدعاء العبيد للشهادة دون الحاجة إلى أخذ الإذن من أسيادهم(٤).

---

(1) Cicero, Pro Flacco, 40.
(2) Digesta, XXII. 5.7.
(3) Plutarchus, Lives , Cicero, 29.4; Buckland, W. W., *The Roman Law of Slavery: The Condition of the Slave in Private Law from Augustus to Justinian*, (Cambridge University Press, 2010), pp, 86 ff.
(4) Cicero, pro M ilo, 59; Wiedemann, T., Greek and Roman Slavery: A Sourcebook, (London, 2017),P, 162.

أما أستدعاء العبيد للشهادة ضد أسيادهم, فإن القانون الروماني وقرارات مجلس الشيوخ (senatus consultum), فرضت حظرًا على استخدام العبيد كشهود في المحاكم ضد أسيادهم, ورغم هذا الحظر , إلا أنه في بعض الحالات الإستثنائية التي تتعلق بالجرائم الخطيرة التي تهدد مصالح روما أو بجريمة زنا المحارم, سمح للعبيد بالشهادة في المحاكم ضد أسيادهم, نظرًا لتمتعهم بثقة أسيادهم, ومعرفتهم الكثير من أسرارهم, كانوا شهودًا على درجة كبير من الأهمية, خاصةً في المحاكمات الجنائية, وشكلت شهاداتهم خطورة كبيرة على أسيادهم, ولا شك أن العبيد لم يفصحوا عن الأسرار التي تدين أسيادهم بإرادتهم, بل تم ذلك من خضوعهم للتعذيب الإلزامي أثناء الاستجواب(١).

تشير المصادر إلى استدعاء العبيد كشهود إدعاء أو دفاع في العديد من القضايا في روما إبان القرن الأخير من العصر الجمهوري، ولا شك أن استدعائهم للشهادة أعطى الفرصة للخصم القيام بالطعن في شهادة هؤلاء العبيد, لأنه ليس من المنطقي أن يدلي العبيد بشهادة تضر بمصالح أسيادهم, ولذلك فإننا نجد أن "شيشرون" يقوم بالطعن في شهادة العبيد من شهود الإدعاء خلال محاكمة "ميلو" سنة ٥٢ ق.م, لإنهم كانوا عبيدًا

ظهر في عهد أغسطس نوع من أنواع بيع العبيد تمثل في بيع العبد أما للدولة أو لأغسطس كلما دعت الضرورة إلى مثل هذا الإجراء, وتم دفع تعويض لسيدة من الخزانة العامة, وبالتالي لم يعد العبد ملكًا لسيده, يمكن لأي طرف من أطراف الخصومة القيام باستدعائه دون أخذ الإذن من سيده, بل يمكن أيضًا استجوابه وإدلائه بشهادته ضد سيده, خاصةً في جريمة الخيانة, حتى لو كانت هذه الشهادة ضد سيده السابق. للمزيد راجع:

Cassius Dio, Roman History, LV.5.4.

(1) Loska,E., Inconvenient Witnesses: Testimonies of Slaves in a Criminal Trial During the Republic and the Principate, pp, 197-200. .

للمجنى عليه "بوبليوس كلاوديوس بولكر" (*Publius Clodius Pulcher*), (٩٣ ق.م- ٥٢ ق.م)[١].

إن التشكيك في مصداقية ونزاهة شهادة العبيد أمام المحاكم إبان القرن الأخير من العصر الجمهوري, يرجع بشكل أساسي إلى سلطة السيد على عبيده, وقدرته على إنزال العقاب بهم إذا شهدوا بما يخالف مصالحه, ورغبة العبيد في الحصول على المكافئات من أسيادهم عند إدلائهم بشهادة تصب في صالحهم, ولعل أفضل هذه المكافئات الحصول على الحرية, وبالتالي فإنه من البديهي أن تكون شهادة العبيد في المحاكم الرومانية لصالح أسيادهم, خاصةً إذا وضعنا في الاعتبار أن السيد كان يقوم باختيار عبيده بعناية للشهادة في المحكمة, وتعذيبهم أثناء استجوابهم قبل المحاكمة, وعزلهم ووضعهم في زنزانات مستقلة لمدة تصل أحيانًا إلى مائة يوم, حتى لا يتمكن أحد من التواصل أو التحدث معهم, وعلى الأرجح أنه خلال هذه المدة قاموا توجيههم وتلقينهم بما يرغبون من شهادة تخدم مصالحه, قبل مثولهم أمام المحكمة للادلاء بشهادتهم[٢].

([1]) Cicero, Pro Milone, 59; Buckland, W. W., *The Roman Law of Slavery: The Condition of the Slave in Private Law from Augustus to Justinian*, pp, 86 ff.

تعرضت روما لأعمال الشغب والفوضي سنة ٥٤.م, ولم يتم انتخاب قناصل في هذه السنة, وفي سنة ٥٢ ق.م حدث اقتتال بين أنصار تربيون العامة " بوبليوس كلاوديوس بولكر" ومنافسه على منصب القنصلية "أنيوس ميلو" (T. Annius Milo), انتهي هذا الاقتتال بقتل "بولكر" في يناير سنة ٥٢ ق.م على طريق أبيوس (Via Appia), حيث كان متجهًا إلى روما ومعه ثلاثين من الرجال المسلحين, وفي نفس الوقت كان "ميلو", مسافرًا على نفس الطريق قادمًا من روما مع زوجته وأصدقائه وثلاثمائه من أتباعة, والتقوا في "بوفيلي" على بعد حوالي عشر أميال من روما, ونشأ شجار بينهم, انتهى بقتل "كلاوديوس بولكر". للمزيد راجع:

Husband, R. W., 'The Prosecution of Milo', *The Classical Weekly*, 8, no. 19 (1915), PP, 146-147.

وانظر أيضًا: سيد أحمد على الناصري, المرجع السابق, ص, ٣٥٢.

([2]) Cicero, Pro Milone, 60.

وبسبب انعدام الإرادة الحرة للعبيد وخضوعهم لأسيادهم, فإن دور العبيد في الشهادة في المحاكم في روما إبان القرن الأخير من العصر الجمهوري كان محدودًا للغاية, اقتصر دورهم في الغالب على العمل كمخبرين للإبلاغ عن الجرائم, حيث كان العبيد يذهبون إلى برايتور المدينة يبلغونة بالجرائم التي تتعلق بجريمة الخيانة, وعلى سبيل المثال لا الحصر, فانه في سنة ١٩٨ ق.م قام اثنان من العبيد بالذهاب إلى برايتور المدينة وأبلغوه بمؤامرة العبيد في "سينتيا"(١), وعلى عكس المواطنين الرومان سمح القانون باستخدام التعذيب ضد العبيد لانتزاع الشهادة منهم أثناء أستجوابهم(٢), وبعد تحرير العبيد من نير العبودية وحصولهم على المواطنة الرومانية, فإن القانون الروماني سمح لهم بالشهادة في المحاكم الرومانية, إلا أنه وضع قيود على شهادة المعتقين بموجب قانون "يوليا" (*Lex Julia de repetundis*), الذي نص على أنه لا ينبغي للمعتقين أن يدلوا بشهادتهم ضد أسيادهم ووالديهم المتهمين بموجب هذا القانون, لأن شهادة هؤلاء المعتقين ستكون شهادة مجروحة في حق أسيادهم السابقين ووالديهم, الذين كان لهم الفضل عليهم في تحريرهم من نير العبودية(٣).

امتد حق الإدلاء بالشهادة في المحاكم في روما إبان القرن الأخير من العصر الجمهوري إلى حق المجرمين في الإدلاء بشهادتهم, حيث سمح القانون الروماني في بعض القضايا للأشخاص المتورطين في جرائم الإدلاء بشهادتهم في المحاكم, باعتبارهم

---

(1) Livius, XXXII.26. 9-10.

نظرا للدور الذي لعبه العبيد في الابلاغ عن مؤامرة التمرد في "سينتيا" فإن مجلس السناتو أمر بصرف مكافأة لهم تقدر بخمسة وعشرين ألف آس لكل واحد منهم. وتحريرهم من العبودية, ودفع تعويض تحريرهم من الخزانة إلى أسيادهم. للمزيد انظر:

Livius, XXXII.26.14.

(2) Loska,E., 'Inconvenient Witnesses: Testimonies of Slaves in a Criminal Trial During the Republic and the Principate', p, 199.

3) Digesta, XXII. 5. 3.5. (

شهودًا على شركائهم في هذه الجرائم, مقابل تعهد عام (*Fides Publica*) بالعفو عنهم, وعدم ملاحقتهم قضائيًا أمام المحاكم, فخلال محاكمة "كاتيلينا" أمام مجلس السناتو, فإن "فولتوركيوس" (*Volturcius*) أحد المتآمرين مع "كاتيلينا", عندما سئل عن هذه المؤامرة, نفى علمه بها, ولكن عندما أعطاه مجلس السناتو تعهد عام بالحصانة من الملاحقة القضائية, اعترف بمخطط المؤامرة وأعطى وصفًا دقيقًا لها, وأرشد عن أسماء العديد من الشخصيات المشاركة في المؤامرة(١). كما أن "لوكيوس تاركوينيوس" (*Lucius Tarquinius*) أحد المشاركين في هذه المؤامرة، عندما تم إلقاء القبض عليه, قال إنه سيقدم الدليل على المتآمرين, في حالة حصوله على وعد بالعفو عنه من الملاحقة القضائية, وعندما أعطاه القناصل هذا العفو, أدلى بشهادة مطابقة لشهادة "فولتورسيوس"(٢).

لم يقتصر حق الإدلاء بالشهادة في المحاكم على الأشخاص العاديين, بل امتد هذا الحق إلى كبار المسؤولين عن المحاكم, حيث كان للبرايتور أو لقاضي المحكمة الحق في الإدلاء بشهادتهم في المحكمة, إذا كان الأمر يتطلب إلى ذلك, وفي هذه الحالة فإنه لا يجوز لأحد الاعتراض على شهادته بوصفة حكمًا وشاهدًا في الوقت ذاته, لأن في هذه الحالة ستكون شهادته مثل شهادة الشاهد العادي, وفي هذا الشأن قد قرر مجلس السناتو أن شهادة البرايتور إلزامية في محاكمات الزنا, لا يجوز له أن يمتنع عن الإدلاء بشهادته إذا كان شاهدًا على هذه الجريمة(٣).

أما بالنسبة للأشخاص الممنوعين من الإدلاء بشهادتهم في المحاكم في روما إبان القرن الأخير من العصر الجمهوري، فكانوا من الأشخاص الذين وصموا بوصمة

(1) Sallust, Bellum Catilinae, 47. 1.
(2) Sallust, Bellum Catilinae, 48. 3-4.
(3) Digesta, XXII. 5.21.1.

العار (*infamia*), أو الأشخاص الذين أدرجت أسمائهم في قائمة الموصومون بالعار (*infames*), حيث أن هؤلاء الأشخاص أصبحوا فاقدي الأهلية القانونية, وبالتالي لا يستطيعوا الإدلاء بشهادتهم في المحاكم الرومانية[١]. بالإضافة إلى الأشخاص المدانين في وقت سابق بجريمة الفساد[٢], والمتهمين بارتكاب جريمة لم يتم البت فيها في محاكمة علنية عامة[٣], أما الأشخاص الذين رفضوا الإدلاء بالشهادة في المحكمة في وقتٍ سابق في أي قضية من القضايا[٤], والأشخاص الذين أدينوا بكتابة كتابات تشهيرية فإن القرار الاستشاري لمجلس الشيوخ نص صراحةً على أنه يجب أن يكونوا غير قابلين للتصديق (*intestabilis*)[٥], ولذلك تم استبعادهم من الإدلاء بالشهادة في المحاكم الجنائية, مع السماح لهم بالإدلاء بشهادتهم في المحاكم الأخرى[٦].

وأيضًا، كان الأشخاص المدانين بجريمة التشهير (*carmen famosum*) ممنوعين من الإدلاء بشهادتهم في المحاكم في روما إبان القرن الأخير من العصر الجمهوري, وذلك وفقًا لقانون "كورنيليا الخاص بجريمة "الإينوريا" (*lex Cornelia de*

([1]) Digesta, XXII. 5. 19.1; Forsythe, G., A Critical History of Early Rome, (University of California Press, 2005), p, 216; Greenidge, A. H. J., *Infamia; its place in Roman public and private law*, (Clarendon Press, 1894),p, 168

([2]) Digesta, XXII. 5. 15.

Repetundarum damnatus nec ad testamentum nec ad testimonium adhiberi potest" "

([3]) Digesta, XXII. 5. 20.

"In testimonium accusator citare non debet eum, qui iudicio publico reus erit …"

([4]) Digesta, XXII. 5.2.

"et ideo testes, qui adversus fidem suae testationis vacillant, audiendi non sunt"

([5]) Digesta, XXVIII . 1.18.1.

"Si quis ob carmen famosum damnetur, senatus consulto expressum est, ut intestabilis sit".

(6) Gardner, J. F., *Being a Roman Citizen*, (London, 1993), p, 118; Berger, A., *Encyclopedia Dictionary of Roman Law*,, S.V. Intestabilis, p, 515.

iniuriis) الصادر سنة ٨١ قبل الميلاد, ووفقًا لقرار السناتو[١]. كما أنه بموجب قانون "يوليا الخاص بالابتزاز (*lex Iulia repetundarum*), الصادر خلال القنصلية الأولى لـ "جايوس يوليوس قيصر" (*C. Julius Caesar*) سنة ٥٩ق.م, تم منع الأشخاص المدانين بارتكاب جريمة الابتزاز (*repetundae*) من الإدلاء بشهادتهم في المحاكم في روما إبان القرن الأخير من العصر الجمهوري [٢].

في الحقيقة, لم يكن جميع المواطنين الرومان المدانين بجرائم ممنوعين من الإدلاء بشهادتهم في المحاكم في روما إبان القرن الأخير من العصر الجمهوري, حيث سمح القانون الروماني للمدانين بجريمة الإدعاء الكيدي الإدلاء بشهادتهم في المحاكم, إذ أن قانون "ريميا" (*lex Remmia*) الخاص بجريمة الإدعاء الكيدي الصادر سنة ٨٠ ق.م[٣], وقانون "يوليا" (*Lex Julia de repetundis*) الصادر سنة ٥٩ ق.م, لم يمنعا المدانين بهذه الجريمة من الإدلاء بشهادتهم في المحاكم, إلا أن ذلك لا ينكر حقيقة أن

---

(1) Digesta, XXII. 5. 21.
Ob carmen famosum damnatus intestabilis fit""
Roby, H. J., *Roman Private Law in the Times of Cicero and of the Antonines*, Vol I, New Jersy, 2000, P, 220.
يقصد بالإينوريا في المصادر القانونية الرومانية جريمة التشهير, وهو كل فعل يلحق أذى أو إهانة أو عار أو مساس بشرف الاخرين, سواء أكان ذلك لفظيًا أو مكتوبًا, وبشكل مباشر أو بشكل غير مباشر أو تحت أسم مستعار, تمت معاقبة مقترف هذه الجريمة بموجب قانون كورنيليا للتشهير, حيث إن عقوبة نشر كتاب تشهير كانت الطرد إلى جزيرة نائية, وفيما بعد امتدت المسؤولية الجنائية عن هذه الجريمة إلى القائمين على نشر الإهانة, وذلك بموجب القرار الاستشاري لمجلس السناتو (senatus consultum) لسنة ٦ م. للمزيد راجع:
Giltaij , J., 'The lex cornelia de iniuriis and "hyperlinks" in Roman law', *Fundamina (Pretoria)*, vol.24, n.2, 2018, pp.21-34.
(2) Digesta, XXVIII. 1. 20.5.
(3) Mousourakis, G., *The Historical and Institutional Context of Roman Law*, p, 317.

شهادتهم دائمًا كانت محل شك وريبة, وتخضع للتقدير الشخصي للقاضي ولهيئة محلفين المحكمة[١].

وجدير بالذكر أن أطراف الخصومة في روما إبان القرن الأخير من العصر الجمهوري, كانوا ممنوعين من الإدلاء بشهادتهم في أي قضية من القضايا الخاصة بهم, لأن شهادتهم في هذه الحالة لن تكون محل تقدير أو اعتبار من قبل هيئة المحكمة[٢], وفي هذا الشأن ذكر "شيشرون" "**جرت عادات وتقاليد الأسلاف أنه حتى في أصغر القضايا, لا ينبغى لأشرف الرجال الإدلاء بشهادته في القضايا الخاصة به**"[٣].

ثانيًا: استدعاء الشهود للإدلاء بالشهادة في المحاكم:

(1) Digesta, XXII. 5. 13.
(2) Digesta, XXII. 5. 10.
(3) Cicero, Pro Sexto Roscio, 102.
"Itaque more maiorum comparatum est ut in minimis rebus homines amplissimi testimonium de sua re non dicerent".

سمح القانون الروماني لأطراف الخصومة استدعاء الشهود[١] خاصةً في القضايا الجنائية (*Denuntiare testibus testimonium*)[٢], وعند الاقتضاء في القضايا المالية[٣], بعد أخذ أذن البرايتور, الذي كان في أغلب الأحيان لا يمانع في استدعاء الشهود إلا في قضايا الخيانة (*maiestate*) التي نظرتها المحاكم الدائمة (*quaestio perpetua de maiestate*), حيث لم يكن مسموحًا للمتهم استدعاء شهود أو الاستعانة بمحامي في هذه القضايا, لأن هذه المحاكمات كانت بمثابة محاكمات استثنائية لا يسرى عليها ما يسرى على المحاكمات التي تتعلق بالجرائم الأخرى, خاصةً إذا وضعنا في

---

(١) Leg XII, II.2. ; Berger, A., *Encyclopedia Dictionary of Roman Law*,, S.V. Denuntiare testibus testimonium, P, 431.

في النظام القضائي السائد في روما خلال القرن الأخير من الجمهورية الرومانية, كان لشهادة الشهود دور هام في عملية استدعاء المدعى عليه من قبل المدعي لحضور التحقيقات الأولية أمام البرايتور, حيث كان المدعي يقوم باستدعاء المدعى عليه شفهيًا (*In ius vocatio*), وحيثما وجده, توجب على المدعى عليه أن يتبع المدعي إلى المحكمة, وكان من المحتم على المدعى عليه قبول الاستدعاء والحضور إلى المحكمة, أما إذا رفض الاستدعاء, فإن القانون الروماني سمح للمدعي أن يستدعي الأشخاص المارة للشهادة على امتناع المدعي عليه للاستدعاء إلى المحكمة, وفي هذه الحالة اضطر المدعي إلى استخدام القوة وقام بأخذ المدعى عليه عنوة للمثول أمام البرايتور, وذلك وفقًا لما جاء في اللوح الأول من قوانين الألواح الاثني عشر, الذي نص على التالي:

"si in ius uocat,?ito;? ni it, antestamino; igitur <im> capito".

إذا استدعي أي شخص إلى تحقيقات أولية, يجب عليه (المدعى عليه) أن يذهب, وإذا لم يفعل ذلك, فيجب على المدعي أن يستدعى الشهود ليشهدوا بذلك, وأن يأخذه. للمزيد أنظر:

Leg XII. I.1; Jolowicz, H. F., & Nicholas, B., *Historical Introduction to the Study of Roman Law*, (Cambridge university press, 1972), P, 175; Metzger, E., 'Republican Civil Procedure Sanctioning Reluctant Defendants', in: *the Oxford Handbook of Roman Law and Society*, edited by, Plessis, P. d.,& Ando, C.& Tuori, K., Part. V, Chapter, 19, (2016),p, 249.

(٢) Berger, A., *Encyclopedia Dictionary of Roman Law*,, S.V. Denuntiare testibus testimonium, P, 431.

Digesta, XXII. 5. 1. 1. (3)

الاعتبار أن هذه المحاكمات كانت تتم في فترة وجيزة, وبالتالي فإن الوقت لم يسمح للمتهم الحصول على شهود أو محامي للدفاع عنه(١).

وعند موافقة البرايتور على استدعاء الشهود للمثول إلى المحكمة, فإن البرايتور حدد المدة الزمنية الممنوحة لأطراف الخصومة لاستدعاء الشهود, وهذه المدة خضعت لتقديره الشخصي, وفي الغالب فإن الحد الأدنى لهذه المدة الزمنية فيما يتعلق بالقضايا التي وقعت داخل روما كان عشرة أيام فقط, أما عن الحد الأقصى لهذه المدة, فإنه للأسف لم تشير أيًا من المصادر التاريخية إلى ذلك الأمر؛ أما بالنسبة للقضايا الخارجية التي تتعلق بالولايات الرومانية, فإن المدة الزمنية لاستدعاء الشهود كان من المنطقي أن تكون أكبر من المدة الزمنية الخاصة باستدعاء الشهود في القضايا التي وقعت في روما, حيث تشير المصادر إلى أن هذه المدة وصلت أحيانًا إلى ثلاثين يومًا, وأحيانًا إلى خمسين يومًا (quinquaginta diebus)(٢), ويعتقد البعذ بأن هذه المدة وصلت أحيانًا إلى أكثر من مائة يوم(٣).

إن اختلاف المدة الزمنية لاستدعاء شهود المحاكم في روما إبان القرن الأخير من العصر الجمهوري, خضع لعدة اعتبارات جوهرية بعضها يتعلق بخطورة الجريمة أو تعدد الاتهامات ضد المدعى عليه, أو لتعقيد الجريمة, أو لصعوبة الحصول على شهود, أو لمكانة المدعى عليه خاصةٍ إذا كان المدعى عليه ذو منصب أو سلطة, أو لصعوبة السفر خاصةً إذا كان الشهود مقيمين خارج روما, وعلى الأرجح أن هذه المدة كانت فترة

(1) Husband, R. W., 'The Prosecution of Catiline's Associates', P, 8.
(2)Asconius in Scaurianam, 19; Cicero, In Verrem, 1. 1.6;
"ego Siciliam totam quinquaginta diebus sic obi".
(3) Farrington, H. L., *Blueprint for Legal Practice: Establishing Cicero's Ideal Style*, Capstone Thesis, (Xavier University, 2015), P, 6.
Farrington, H. L., *Blueprint for Legal Practice: Establishing Cicero's Ideal Style*, Capstone Thesis, (Xavier University, 2015), P, 6.

كافية في معظم الأحيان لإستدعاء الشهود, حيث لم تشير إيًا من المصادر التاريخية إلى تقدم أيًا من أطراف الخصومة بطلب مد المدة الزمنية لاستدعاء الشهود[١].

كانت طريقة استدعاء شهود المحاكم في روما إبان القرن الأخير من العصر الجمهوري, تتم بشكل شفهي (*in ius vocare*), وليس كتابي, حيث إن إستدعاء الشهود إلى المحكمة بشكل كتابي لم يظهر إلا في القرن الأول الميلادي, عندما كانت السلطات المختصة ترسل مستندًا كتابيًا مكتوب فيه ضرورة حضور الشاهد إلى المحكمة[٢]. وقد حددت قوانين الألواح الاثني عشر[٣] الطريقة الشفهية لاستدعاء الشهود إلى المحكمة, حيث نص اللوح الثاني من قوانين الألواح الاثنى عشر على التالي:

---

[1]) Cicero, In Verrem,1.1.4-6. (

(2) Meyer, E. A., 'Evidence and Argument The Truth of Prestige and its Performance', in: in: *the Oxford Handbook of Roman Law and Society*, edited by, Plessis, P. d.,& Ando, C.& Tuori, K., Part. V, Chapter, 21, (2016), p, 263.

(٣) بعد ترسيخ قواعد وأسس النظام الجمهوري في روما, وإنشاء سلك الوظائف العامة, تم البحث عن ضرورة تسجيل القوانين للحفاظ على النظام الجمهوري وتسوية النزاعات القانونية بين طبقتي العامة والأرستقراطية, حيث تم وضع المباديء الأساسية للقانون الروماني لأول مرة سنة ٤٥١ق.م بواسطة اللجنة الأولى من المسئولين العشرة المنتخبين (decimviri), كلفوا بصياغة المباديء الأساسية للقانون الروماني, وقاموا بكتابة الألواح العشرة الأولى, وقامت اللجنة الثانية بكتابة اللوحين الأخيرين من الألواح الاثنى عشر, كانت هذه القوانين بمثابة المباديء الأساسية للقوانين الجديدة التي سيتم سنها في العصر الجمهوري, تضمنت أحكامًا تتناول مسائل القانون الخاص والعام والمقدس, وركزت بشكل كبير على المسائل الإجرائية, حتى لا يتم تضليل الأطراف غير الماهرة في النزاع القضائي, وهم عادة ما يكونوا من الطبقة العامة, الذين يمكن تضليلهم من قبل أولئك المطلعين على القانون. للمزيد انظر:

Farrington, H. L., *Blueprint for Legal Practice: Establishing Cicero's Ideal Style, Capstone Thesis*, (Xavier University, 2015), p, V- VI.; Mousourakis, G., *The Historical and Institutional Context of Roman Law*, p, 121.

"Cui testimonium defuerit, is tertiis diebus ob portum obvagulatum ito".

" **كلّ مَن يحتاج إلى شاهد, يجب أن يذهب في اليوم الثالث من أيام السوق ويصرخ بصوتٍ حاد أمام مَدخَل منزل الشاهد**"[١].

نلحظ مما سبق, أن الطريقة الشفهية لاستدعاء شهود المحاكم اعتمدت على قيام أطراف الخصومة بالذهاب إلى منزل الشهود ومطالبتهم بالحضور معهم إلى المحكمة, ونظرًا لأهمية الشهود في تقرير مصير الدعوى القضائية سواء بالإثبات أو النفي, فإننا نجد أن أطراف الخصومة الباحثين عن شهود, كانوا يلحون ويصرون على الشهود بقبول استدعائهم للشهادة, حتى لو استدعى الأمر الصراخ بصوت عالٍ أمام مدخل منازل هؤلاء الشهود المحتملين[٢].

لم ترتبط عملية استدعاء الشهود من قبل المدعي في روما إبان القرن الأخير من العصر الجمهوري, بقدرة المدعي على استدعاء المدعى عليه إلى المحكمة سواء بمحض إرادته أو من خلال إجباره على تقديم كفالة (*vindex*) بدلًا من مثوله أمام المحكمة, حيث سمح القانون الروماني للمدعى أن يستدعى الشهود أولًا ثم بعد ذلك يقوم باستدعاء المدعى عليه وجره عنوة إلى المحكمة إذا استلزم الأمر[٣].

حرص أطراف الخصومة أثناء عملية البحث عن الشهود واستدعائهم للمحكمة, أن يكون هؤلاء الشهود من الأشخاص الجديرين بالثقة[٤], ذوو السمعة الحسنة والمكانة

---

[1] Leg XII, II.2. (

([2]) Warmington, E. H., *Remains of Old Latin, Vol. III: Lucilius; The Twelve Tables*, The loeb classical library, (Harvard university press, 1938), p, 436.

([3]) Plessis, P. d., *Borkowski's Textbook on Roman Law*, p, 66.

([4]) Digesta, XXII. 5. 1.

المرموقة في المجتمع[١], خاصةً إذا كانوا كبار المسؤولين أو من القناصل السابقين[٢], أو من الأشخاص الذين يحوي سجلهم التاريخي النضال والمجد والسمعة الطيبة, باعتبارهم أكثر أمانة وثقة ومصداقية دون غيرهم, وبالتالي كان لشخصيتهم وسيرتهم دور كبير في إقناع هيئة المحكمة بصحة ما يدلون به من شهادة[٣].

تشير المصادر إلى أن مكانة شهود المحاكم من الشخصيات الرفيعة, كان لها دور حاسم في حسم العديد من القضايا لصالح من استدعاهم, فخلال محاكمة البرايتور "ماركوس إيميليوس سكاوروس" (*Marcus Aemilius Scaurus*) المعروف بـ "سكاوروس" الأصغر (٩٢ق.م-٥٢ق.م), بتهمة الابتزاز سنة ٥٤ ق.م, كان من بين شهود النفي الذين استدعاهم "سكاوروس" تسعة من القناصل السابقين من بينهم "بومبي", بالإضافة إلى كوايستور المحكمة الذي شهد لصالحة, ولذلك كانت مكانة هؤلاء الشهود سببًا رئيسًا في حسم القضية وتبرئة "سكاوروس" بأغلبية ساحقة, رغم إنه في باديء الأمر كانت إحتمالية إدانته أكثر من إحتمالية تبرئته[٤]. أما الأشخاص البسطاء خاصة القرويين من الولايات الرومانية, في أغلب الأحيان كانوا مثار شك وطعن في شهادتهم من قبل أطراف الخصومة والمحامين, لأن لا أحد يعرفهم سواء في روما أو حتى جيرانهم في محيطهم المحلي, وبالتالي فإن استدعائهم للشهادة في المحكمة لم يكن محل اهتمام

(1) Cicero, De Finibus, II. 20. 67; Cicero, In Verrem, 2. 2. 83.; Digesta, XXII. 5. 1.

(2) Asconius in Cornelianam, 79.

(3) Cicero, Pro Cluentio, 53; Cicero, Pro Caelio, 54; Valerius Maximus, IV. 1.11; Alexander, M. C., 'Multiple Charges, Unitary Punishment and Rhetorical Strategy in the Quaestiones of the Late Roman Republic', pp, 194-195.

(4) Alexander, M. C., *Trials in the Late Roman Republic, 149 BC to 50BC*, Phoenix Supplementary Volumes 26, (University of Toronto Press, 1991), pp, 143-144; Gruen, E. S., *The Last Generation of the Roman Republic*, (University of California Press, Year, 1995), pp, 333-337.

أطراف الخصومة, لأن شهادتهم كانت أقل شأنًا وتأثيرًا من شأن الشهود ذوو الشهرة والصيت الذائع في روما(١).

وجدير بالذكر أن أطراف الخصومة خاصةً في القضايا الكبرى اهتموا بأن يكون شهود المحاكم ممثلين لمعظم طبقات وفئات المجتمع, فخلال قيام "شيشرون" باستدعاء شهود الإدعاء ضد "جايوس فيريس" (١١٥ق.م – ٤٣ ق.م) الحاكم السابق لصقلية بتهمة الفساد والابتزاز سنة ٧٠ ق.م, حرص على استدعاء شهود ينتمون إلى فئات مختلفة من المجتمع الروماني, فقد كان من بين هؤلاء الشهود أشخاص ينتمون إلى طبقة السناتو, وطبقة الفرسان, والحلفاء, ومن المدن الصديقة, ولا شك أن هذا التنوع أضفى مزيدًا من الثقل والقوة لموقف "شيشرون" ضد "فيريس" في المحكمة(٢).

ورغم من أهمية الشهود في إثبات أو دحض الدعاوى القضائية في روما إبان القرن الأخير من العصر الجمهوري, وحرص أطراف الخصومة على انتقاء شهودهم, إلا أن بعض المدعين لم يعتنون بإحضار عدد كافي من الشهود, ولم يدققوا البحث عن شهود أكفاء, وعلى الأرجح أن السبب في ذلك, أن دعاواهم كانت في حقيقتها مجرد دعاوى كيدية الغرض منها؛ النيل من المدعى عليهم والتشهير بهم, وإضعاف فرصتهم في الفوز بالمناصب العليا(٣).

وضع القانون الروماني قيود صارمة على استدعاء الشهود إلى المحاكم, حيث شدد القانون بعدم استدعاء الأشخاص للشهادة من مسافات بعيدة إلا عند الضرورة فقط في حالة عدم وجود شهود من أماكن قريبة من مقر إنعقاد المحكمة, وذلك نظرًا للمشقة

(1) Cicero, Pro Flacco, 8.
(2) Cicero, In Verrem, 1.1.7.
(3) Cicero, Pro Scauro, 29-30.

التي كانت تقع على عاتق شهود المحاكم في إنتقالهم من مقر إقامتهم إلى مقر المحكمة للإدلاء بشهادتهم, كما أن القانون الروماني حظر على أطراف الخصومة القيام باستدعاء الجنود للشهادة في المحاكم, لأن ذلك سيعطلهم عن القيام بواجباتهم العسكرية(١).

ولنا أن نتساءل هل كان من الممكن لأطراف الخصومة استدعاء الأشخاص للشهادة في المحاكم في أي وقت من الأوقات, في هذا الصدد نستطيع القول إنه قياسًا على القيود التي وضعها القانون الروماني على استدعاء المدعى عليه إلى المحكمة, تلك القيود التي نصت على عدم اجباره على الاستدعاء والذهاب إلى المحكمة في وقت الحصاد وانتاج النبيذ, فعلى الأرجح أن شهود المحاكم كأدلة إثبات أساسية في المحاكم, لم يكن من الممكن استدعائهم في أوقات الحصاد وإنتاج النبيذ(٢).

لم تقتصر عملية استدعاء شهود المحاكم في روما إبان القرن الأخير من العصر الجمهوري على استدعائهم قبل المحاكمة فقط, بل كان أيضًا من حق أيًا من أطراف الخصومة أن يستدعي شهودًا إضافيين أثناء نظر القضية في المحكمة, تباين غرض أطراف الخصومة من استدعاء هؤلاء الشهود, البعض كان يريد تعزيز موقفه في الدعوي وإقناع هيئة المحكمة بالحكم لصالحه, والبعض كان يرغب في إطالة المحاكمة لأطول وقت ممكن, للانتقام من الخصوم السياسيين, ومنعهم من الترشح لإحدى الوظائف العليا في روما(٣). كانت الموافقة على طلب الاستدعاء الإضافي للشهود خاضعة للسلطة التقديرية للبرايتور أو لهيئة المحكمة التي تنظر القضية, التي كانت في الأغلب تسمح بهذا الاستدعاء إذا اقتضت الحاجة إلى ذلك(٤).

---

(1) Digesta, XXII. 5. 3.6.
(2) Plessis, P. d., *Borkowski's Textbook on Roman Law*, p, 66.
(3) Cicero, De Finibus, II. 19. 62.
(4) Cicero, De Finibus, II. 19.

وللأسف, لم تشير أي من المصادر التي بين أيدينا إلى صيغة طلب استدعاء شهود إضافيين أثناء المحاكمة, إلا أنه يبدو أن صيغة هذا الطلب قد ركزت بشكل أو بآخر إلى أهمية استدعاء هؤلاء الشهود لإظهار الحقيقة, ومن ثم تمكين المحكمة من إتخاذ قرار بات في الدعوى محل الخصومة, وبالتالي فإنه في الغالب وافق القاضي على هذا الاستدعاء الإضافي, إلا إنه في بعض الأحيان قوبل هذا الطلب بالدهشة والرفض من قبل القضاة الذين يتسمون بالشدة والصرامة, باعتبار أن ما حضر من الشهود كافيًا لإقامة الدليل, وإنه لا حاجة إلى استدعاء شهود إضافيين في القضية(١).

حرص بعض المدعين إلى اختزال عملية البحث عن الشهود واستدعائهم في أقل وقت ممكن، لاعتبارات تتعلق برغبة المدعي في انعقاد المحكمة في أسرع وقت ممكن(٢), لإفساد خطط المدعى عليه في تأجيل المحاكمة, ويؤكد على ذلك ما قام به "شيشرون" خلال محاكمة "فيريس", باختزال فترة استدعاء الشهود إلى نصف المدة تقريبًا, حيث حرص شيشرون على العودة سريعًا من صقلية إلى روما, لمحاكمة "فيريس" قبل الدخول في وقت العطلات الرسمية وفترة الألعاب العامة, والانتخابات, وإجراء التعداد السكاني, التي كانت تتوقف فيها المحاكمات في روما(٣).

إن عملية البحث عن شهود المحاكم واستدعائهم لم تكن بالأمر الهين في روما إبان القرن الأخير من العصر الجمهوري, حيث كانت هذه العملية تتطلب بذل مجهود كبير وشاق, تضاعف هذا المجهود في حالة القضايا التي تطلبت شهودًا من خارج حدود إيطاليا, وتعذر وسائل المواصلات في هذا العصر سواء أكانت برية أو بحرية, وفي هذا الصدد يشير "شيشرون" إلى المجهود الكبير الذي بذله لإثبات إدانة "فيريس" بتهمة

(1) Cicero, De Finibus, II. 19.
(2) Cicero, In Verrem, 2. 1. 16.
(3) Cicero, In Verrem, 1. 1. 31, 54.

الفساد وابتزاز سكان جزيرة صقلية, حيث إنه قام بالسفر إلى جزيرة صقلية وجاب جميع ارجائها ليلًا ونهارًا خلال خمسين يومًا بحثًا عن الأدلة والشهود(١).

اشتملت علملية استدعاء شهود المحاكم في معظم الأحيان قيام أطراف الخصومة بأعمال التحقيقات والتحريات بأنفسهم بحثًا عن الشهود, وحرص أطراف الخصومة القيام بهذه العملية بكل جد واجتهاد(٢), حيث قاموا بالتحقق بشكل دقيق من مصداقية الشهود, حتى لا يتم اتهامهم بتقديم شهود زور ضد خصومهم(٣), استعان بعض أطراف الخصومة ومحاموهم خلال عملية البحث عن الشهود بخدمات أقاربهم وأصدقائهم, لمساعدتهم في الوصول إلى الشهود, فقد استعان "شيشرون" خلال التحقيقات التي سبقت محاكمة "فيريس" بمحقق آخى وبالعديد من المندوبين والمفوضين بحثًا عن الشهود والأدلة التي تدين "فيريس" (٤).

لم يترك أطراف الخصومة في روما إبان القرن الأخير من العصر الجمهوري أي شخص يمكن أن يرجح يدعم قضيتهم, إلا وفعلوا ما في وسعهم لاستدعائه كشاهد في المحكمة, فقد استعان بعض أطراف الخصومة بعذارى الربة "فيستا"(*Vestālēs*) كشهود في المحاكم(٥), لسمعتهن المعروفة, وفي هذا الشأن يشير "شيشرون" إلى أن

---

(1) Cicero, In Verrem, 1. 1. 6 ; 2 1.16.

وأنظر أيضًا: سيد أحمد على الناصري, المرجع السابق, ص, ٣١٢.

(2) Cicero, In Verrem, 1.1.6; Alexander, M.C., *The Case for the Prosecution in the Ciceronian Era*, (Ann Arbor: 2002), pp, 46, 49.

(3) Livius. III. 24-25.

(4) Cicero, In Verrem, 1.1.6-7.

(٥) "فيستا" هي ربة الموقد المقدس عند الرومان, وعذارى فيستا هم أرقي وأقدم المنظمات الدينية في روما, يرجع الفضل إلى الملك نوما في تأسيس كهنوت عذارى فيستا, كانت ريا سيلفيا (Rhea Silvia) أو ريموس وروموولوس من عذارى فيستا في مدينة ألبالونجا اللاتينية, يقع معبدهم في

عذارى "فيستا" في منطقة ألبا (*Alba*) كانوا من بين شهود الإدعاء, الذين استعان بهم أنصار " كلاوديوس بولكر" ضد "ميلو", حيث شهدت عذارى "فيستا" بأن هناك أمرأة مجهولة أتت إلي المعبد لتؤدي نذرًا نيابةً عن "ميلو", لتغلبه على " كلاوديوس بولكر", وقد كان لشهادتهن في المحكمة دور كبير في إدانة "ميلو" بقتل " كلاوديوس بولكر"[١].

حدث أحيانًا تواطؤ بين المدعي والمدعى عليه في عملية استدعاء الشهود, حيث قام بعض المدعين باستدعاء شهود غير ثقة أو مجهولين, لتبرئة المتهم من التهمة المنسوبة إليه, ويعد ذلك من الناحية القانونية نوع من الاحتيال أو الخداع الذي مارسه أطراف الخصومة ضد هيئة المحكمة, عرف هذا الاحتيال في القانون الروماني بمصطلح (*praevaricatio*) بمعنى التواطؤ مع المتهم[٢], لجأ إليه بعض المدعين بعد تواطئهم مع المتهمين, ومساومة المتهم (*reus*) للمدعى, ولا شك أن هذا التواطؤ أدى إلى تسهيل

الفوروم الروماني, تم اختيار العذارى ما بين سن السادسة والعاشرة, وعاشوا في منزل بالقرب من معبد فيستا, كانوا ملزمين بخدمة عبادة فيستا لمدة لا تقل عن ثلاثين عاماً, معظمهم بقوا عذارى مدى الحياة, وكان عددهم ستة عذارى, وكانت لهم جميع الامتيازات, منها حق عمل وصية دون وصي, وكانت عليهم مسؤوليات دينية فريدة من نوعها, وكانوا عرضة لعقوبات خاصة بهم, إذا إنطفأت النار المقدسة, أو إذا فقدوا عذريتهن, وكانت عقوبة العذارى غير العفيفات الدفن أحياء, للمزيد راجع:

Beard, M.,& North, J., &Price, S., *Religions of Rome*, Volume I, A History, (Cambridge University Press, 1996), pp, 3, 51-53; DiLuzio, M. J., *A Place at the Altar: Priestesses in Republican Rome*, (Princeton University Press, 2016), pp, 119, 139.

1) Asconius, in Milonianam, 40. (

(2) Cicero, Epistulae ad Familiares 8. 8. 2.

"Quo vento proiicitur Appius minor, ut indicaret pecuniam ex bonis patris pervenisse ad Servilium praevaricationisque causa diceret depositum". ..

مهمة الدفاع عن المتهم ومن ثم تبرئته, ومن الناحية القانونية فإن الشخص الذي أدين بارتكاب هذه الجريمة, تمت معاقبته ووصمة بوصمه بالعار[١].

تشير إحدى المصادر إلى أن بعض الأشخاص الأثرياء وذوو السلطة والنفوذ نأوا بأنفسهم عن استدعائهم للشهادة في المحاكم في روما إبان القرن الأخير من العصر الجمهوري, إلا في أضيق الحدود في حالة أن أحد أطراف الخصومة من أصدقائهم وأقاربهم, وعلى الأرجح أن ذلك يرجع لعدم رغبتهم في الزج بهم في نزاعات قضائية قد تجر عليهم مشاكل هم في غنى عنها, أو لأن هذا الاستدعاء سيشكل حرج أو عبء عليهم في ظل مشاغلهم ومسؤولياتهم الكبيرة, ولذلك فإننا نجد بعض أطراف الخصومة كان يستغل هذا الأمر في تهديد وابتزاز هؤلاء الأشخاص باستدعائهم للشهادة في المحاكم[٢].

إن فشل المدعى في استدعاء عدد كافي من شهود المحاكم أو إجراء التحقيقات وجمع الأدلة الخاصة بالقضية, أضعف من موقفه أمام المحكمة, وفي هذه الحالة كان المدعي مطالبًا من قبل البرايتور بتقديم عذر مقبول برر فيه سبب فشله استدعاء الشهود[٣], ولا شك أن ذلك الأمر شكل خطورة كبيرة على مصير القضية, التي يبدو إنها

---

(1) Mousourakis, G., *A Legal History of Rome, p, 225.*

(2) Cicero, Pro Flacco, 18.

(٣) كشف شيشرون عن سبب تسرع المدعين ضد "سكاوروس" في إنهاء أعمال التحقيقات في جزيرتي سردينيا وكورسيكا لاستدعاء الشهود, وأنهم لم يستطيعوا استدعاء إلا شاهدًا واحدًا فقط, أن هذه المحاكمة كيدية الهدف منها التشويش على سكاوروس والحد من فرصته في الفوز بالقنصلية. للمزيد انظر:

Cicero, Pro Scauro, 30.

كانت تنتهي في غالب الأمر بفشل المدعى في إثبات إدعائه, وبالتالي إمكانية تعرضه للاتهام بجريمة الإدعاء الكيدي من قبل المدعى عليه[١].

إن قيام أطراف الخصومة باستدعاء الأشخاص للشهادة في المحاكم, أوجب عليهم تلبية طلب استدعائهم للشهادة, حيث إن القانون الروماني فرض عقوبة على الشخص الذي رفض الاستدعاء للشهادة في جريمة كان شاهد عيان عليها, تمثلت هذه العقوبة في عدم السماح له فيما بعد أن يكون شاهدًا في أي عمل رسمي يتطلب حضور شهود, ولا القيام باستدعاء أي شخص آخر ليشهد التصرف القانوني الخاص به, وهو ما عرف بمصطلح (*Intestabilis*)[٢].

ثالثًا: عدد شهود المحاكم:

عند موافقة البرايتور على الاتهام الذي تقدم به المدعي, فإن المدعى عليه أصبح متهمًا (*reus*), وبعد ذلك تم تحديد موعد المحاكمة, واستدعاء الشهود بواسطة المدعي[٣], وتشير المصادر التاريخية إلى إنه خلال التحقيقات الأولية للمحاكمة لم يكن هناك عدد محدد من شهود المحاكم في روما إبان القرن الأخير من العصر الجمهوري[٤], حيث كان من حق طرفي الخصومة استدعاء العديد من الشهود[٥]. وكان للبرايتور سلطة

---

(1) Mousourakis, G., *A legal history of Rome*, p, 80.

(2) Berger, A., *Encyclopedia Dictionary of Roman Law*,, S.V. Intestabilis, p, 515.

(3) Fantham, E., 'The Contexts and Occasions of Roman public Rhetoric', in: *Roman Eloquence: Rhetoric in Society and Literature*, edited by, W. Dominik, part, II, chapter, 7, (London, 1997), p, 98; Alexander, M. C., *The Case for the Prosecution in the Ciceronian Era*, (University of Michigan Press,2003), p, 8; Mousourakis, G., *A legal history of Rome*, p, 8.

(4) Cicero, De Finibus,. II.19. 62.

(5) Cicero, Pro Cluentio, 97;

تقديرية في تقدير عددهم والمدة الزمنية الخاصة باستدعائهم إلى المحكمة, ولا شك أن هذه السلطة تأثرت بشكل كبير بخطورة القضية ومدى تعقيدها ومكان إقامة الشهود سواء داخل أو خارج روما(١).

حرص المدعون على حشد العديد من الشهود منذ مرحلة التحقيقات الأولية لقبول أو رفض ادعائاتهم أمام البرايتور, تأكيدًا لجديتهم وأحقيتهم في رفع الدعوي القضائية أمام المحكمة(٢), حيث إن الإدعاءات التي تفتقر إلى وجود عدد كافي من الأدلة أو الشهود, كان مصيرها الرفض, لأن البرايتور رأى أن هذه الإدعاءات غير مثبتة أو ليست واضحة (*Non liquet*), وبالتالي لا يمكن النظر فيها في المحكمة (٣), أما الإدعاءات التي تم قبولها وتحديد موعد للنظر فيها في المحكمة, فإن المدعين حرصوا على استدعاء أكبر عدد من الشهود فيها, لإثبات صحة إدعاءاتهم والحكم لصالحهم(٤).

تشير إحدى المصادر إلى تحديد القانون الروماني لحد أدنى لعدد شهود المحاكم في روما إبان القرن الأخير من العصر الجمهوري, تمثل هذا العدد في وجود اثنان من الشهود (٥), أما وجود شاهد واحد في القضية سواء في طرف الإدعاء أو الدفاع, فإن ذلك لم يكن كافيًا سواء في الإثبات أو النفي, بل كان ذلك مثارًا للطعن فيه من قبل طرفي الخصومة, وبمثابة سابقة سيئة للغاية(٦).

---

(1) Cicero, In Verrem, 1.1.6; 2.1.16.
(2)Cicero, Pro Cluentio, 18.
(3) Alexander, M. C., 'Multiple Charges, Unitary Punishment and Rhetorical Strategy in the Quaestiones of the Late Roman Republic', p, 195.
(4) Cicero, In Verrem, 2.1. 16.
(5) Digesta, XXII. 5. 12; Pro Scauro, 29.
(6) Valerius Maximus, IV. 1.11 Pro Scauro, 29.

أما عن الحد الأقصى لعدد شهود المحاكم في روما إبان القرن الأخير من العصر الجمهوري, فإن القانون الروماني سمح لأطراف الخصومة باستدعاء عدد كبير من الشهود, دون قيد أو شرط, ويبدو أن البعض استغل ذلك الأمر بشكل سيئ, وقاموا باستدعاء أعداد كبيرة من الشهود بشكل غير ضروري, مما أدى إلى انزعاج هيئة المحكمة من هذا الأمر وإطالة أمد المحاكمة, ولذلك فإننا نجد أنه فيما بعد وبالتحديد في العصر الإمبراطوري, نصت الدساتير الإمبراطورية على ضرورة تقليل عدد الشهود, وفقًا لما يحدده القضاة في كل قضية من القضايا(١).

رغم إتاحة البرايتور لأطراف الخصومة باستدعاء عدد كبير من شهود المحاكم في خلال مدة زمنية محددة, إلا أنه كان من الملائم أن يتناسب عدد الشهود في أي قضية من القضايا مع المدة الزمنية التي استغرقها المدعي في البحث عن الشهود وعملية استدعائهم إلى المحكمة, حيث إن هذا التناسب أعطي مزيدًا من المصداقية لشهادة الشهود في إثبات القضية, باعتبار أن المدعى قام باختيارهم بعناية ودقة(٢).

أثار استدعاء أطراف الخصومة لعدد كبير من شهود المحاكم خلال فترة زمنية قليلة, شك وريبة هيئة المحكمة, لذلك فإننا نجد أن "شيشرون" خلال محاكمة "فيريس" كان مضطرًا إلى تبرير العدد الكبير من الشهود الذي قام باستدعائه خلال الفترة القصيرة التي قضاها في صقلية, باجتهاده وجديته في البحث عن هؤلاء الشهود ليلاً ونهارًا , وعنايته واهتمامه وتمسكه بمباديء العدل والانصاف في جمع الأدلة واستدعاء الشهود (٣).

([1]) Digesta, XXII. 5. 1. 2.
([2]) Butler, S., *The Hand of Cicero*, (New York, 2002), p, 57.
([3]) Cicero, In Verrem, 2 1.16.

استلزمت بعض القضايا الكبيرة أو قضايا الرأي العام في روما إبان القرن الأخير من العصر الجمهوري, خاصةً القضايا التي تتعلق بجرائم تمت خارج روما, الاستعانة بعدد كبير من الشهود, ووجود أكثر من محامي في كل طرف من طرفى الخصومة, لتيسير عملية البحث عن الشهود, والتعامل معهم واستدعائهم إلى المحكمة, وعلى الأرجح أنه تم تنظيم العمل بين المحامين في القضية, بتخصيص عدد منهم للتعامل مع الشهود المقيمين داخل روما وتخصيص عدد اخر للتعامل مع الشهود المقيمين خارج مدينة روما(١).

ابتغى بعض أطراف الخصومة من وراء استعانتهم بأكبر عدد من شهود المحاكم إرباك خصومهم وفقدان توازنهم في الدفاع عن أنفسهم, فعندما قام "شيشرون" بحشد عدد كبير من شهود الإدعاء ضد "فيريس" خلال خمسين يومًا فقط, فإن "فيريس" ومحاميه "هورتنسيوس" أصيبوا بالذهول والدهشة من هذا العدد الكبير, لأن ما قام به "شيشرون" بلا شك أربك حساباتهم وصعب من مهمة "فيريس" ومحاميه في الدفاع ودحض أقوال هؤلاء الشهود(٢).

بسبب أستعانة أطراف الخصومة بأعداد كبيرة من شهود المحاكم في بعض القضايا في روما إبان القرن الأخير من العصر الجمهوري, فإن ذلك أدى إلى انعقاد المحكمة في ساحة كبيرة مفتوحة (*arena*) من ساحات روما, تتسع لاستيعاب الأعداد الكبيرة من الشهود وهيئة محلفين المحكمة, والجمهور الذين كانوا في العادة يحضرون

(1) Cicero, In Verrem, 1. 1. 6.
(2) Cicero, In Verrem, 1.1.4, 6, 19-20,;2.1.16; Butler, S., *The Hand of Cicero*, (New York, 2002), p, 57.

المحاكمات, خاصَة المحاكمات التي تتعلق بالجرائم الخطيرة, أو بمحاكمات كبار المسؤولين التي أثارت الرأي العام في روما(١).

كان هدف بعض أطراف الخصومة من حشد عدد كبير من شهود المحاكم(٢), تشكيل رأي عام تجاه القضية المنظورة في المحكمة, وممارسة نوع من الضغط غير المباشر على المحكمة لإجبارها على الالتزام بالعدل وعدم محاباة أي طرف من أطراف الخصومة على حساب الطرف الآخر, خاصَة إذا كان أحد أطراف الخصومة من ذوى النفوذ والسلطة, ولذلك فإننا نجد أن "شيشرون" قام بحشد عدد كبير من شهود المحاكم, لإثارة الرأي العام ضد "فيريس", وبالتالي يضمن إدانته من قبل هيئة المحكمة, وفي هذا الصد قال "شيشرون":

"إنه في اليوم الأول, عندما تم تقديم مثل هذا العدد من الشهود, قرر الشعب الروماني أنه إذا تمت تبرئته, فلن تكون الجمهورية موجودة"(٣).

دأب بعض أطراف الخصومة عند نظر القضية في المحكمة استدعاء مزيدًا من الشهود الإضافيين, وقد تباين موقف القضاة حيال ذلك الأمر بين القبول والرفض, فبعض القضاة الذين رفضوا هذا الأمر كانت لديهم قناعة بأن العدد الذي تم استدعائه بالفعل من الشهود كافيًا للبت في القضية, ويشير "شيشرون" في هذا الشأن إلى القاضي "أولوس

(1) Farrington, H. L., *Blueprint for Legal Practice: Establishing Cicero's Ideal Style*, Capstone Thesis, (Xavier University, 2015), P, 10; Sibley, M., The Verrines: Cicero's Masterful Prosecution, Hortensius' Hypothetical Defence, and the False Conclusions of Grain Production Models, Master of Arts, (University of Otago, 2009), p, 23.

(٢) Digesta, XXII. 5.3.2.

(3) Cicero, In Verrem, 2. 1. 20.
"ut primo die testium tanto numero citato populus Romanus iudicaret isto absoluto rem publicam stare non posse".

فاريوس" (*Aulus Varius*) المعروف بصرامته, خاصةً عندما كان يطلب أحد أطراف الخصومة استدعاء المزيد من الشهود, فإنه قابل هذا الطلب بالرفض, لأنه كان يري أن ما تم استدعائهم من شهود كافيًا للبت في القضية, وفي هذا الشأن فإن هذا القاضي كان يوجه اللوم لزملائه من هيئة المحكمة, قائلاً:

"Aut hoc testium satis est, aut nescio, quid satis sit,' sic a me satis datum est testium".

"**إذا لم يكن لدينا أدلة كافية حتى الآن, فأنا لا أعرف ما هي الأدلة الكافية**"(١).

وعلى الرغم من أهمية الاستعانة بعدد كبير من شهود المحاكم في روما إبان القرن الأخير من العصر الجمهوري, إلا أن العنصر الأهم من عددهم هو مكانتهم ومصداقيتهم وسلطتهم ونفوذهم(٢), ولذلك فإننا نلحظ أن أطراف الخصومة ومحاميهم قد اعتادوا التأكيد على أن شهودهم شهود عدول جديرين بالثقة, ممتازون للغاية, وأن سيرتهم مشرفة في الخدمة كقادة عسكريين, وولاة سابقين للولايات الرومانية, وترابنة عسكريين, وأنهم يمتازون بالنزاهة الشديدة, وبالتالي يجب أن تعطي المحكمة لشهادتهم ثقل واعتبار في قرارها النهائي في القضية(٣).

رابعًا: حقوق وواجبات وحماية شهود المحاكم:

اعترف القانون الروماني بعدد من الحقوق لشهود المحاكم في روما إبان القرن الأخير من العصر الجمهوري, منها حق الشاهد في قبول أو رفض استدعائه للإدلاء بشهادته من قبل أطراف الخصومة, حيث لم يكن الشاهد بأي حال من الأحوال مجبرًا

(1) Cicero, De Finibus, II. 62.
(2) Digesta, XXII. 5.3.2.
(3) Cicero, Pro Caelio, 54-55; Cicero, Pro Cluentio, 99; Valerius Maximus, IV. 1.11.

رغم إرادته على قبول هذا الاستدعاء. وللأسف فإن المصادر التاريخية لم تشير بأي شكل من الأشكال إلى طريقة قبول أو رفض الشاهد للاستدعاء, وجدير بالذكر فإنه لم يكن هناك إي إجراء قانوني من الممكن أن يتخذه أطراف الخصومة ضد الشهود إذا رفضوا الاستدعاء, ونظرًا لأن أطراف الخصومة لجأوا إلى أشخاص يثقون جيدًا في قبولهم للاستدعاء, فإننا نرجح أن قبول الاستدعاء من قبل الشهود كان بمثابة القاعدة وأن رفضهم هو الاستثناء(١).

وإذا كان الشاهد له مطلق الحرية في قبول أو رفض استدعائه إلى المحكمة, إلا أنه في حالة موافقته على الاستدعاء للشهادة في المحكمة, كان من الواجب عليه الحضور في الموعد المحدد إلى المحكمة للإدلاء بشهادته, وفي حالة امتناعة عن الحضور إلى المحكمة, فإن القانون الروماني أعطى لطرف الخصومة الذي استدعاه الحق في إجباره على المثول أمام المحكمة, لكنه استثنى من ذلك بعض الفئات مثل: فئة كبار السن, وفئة المرضى, وفئة الجنود, والأشخاص الغائبون للقيام بأعمال عامة, والغائبون دون قصد, والممنوعون من الحضور إلى المحكمة, وجامعي الضرائب إذا رغبوا في ذلك, ومقاولوا الجيش(٢).

نصت إحدى بنود قوانين الألواح الاثنى عشر على عقوبات صارمة ضد الأشخاص الذين تم استدعائهم من قبل أطراف الخصومة وقبلوا الاستدعاء لكنهم لم يحضروا إلى المحكمة, تمثلت هذه العقوبات في اعتبارهم أشخاص غير صادقين جلبوا لانفسهم الخزي والعار لعدم وفائهم بالتزامهم بالحضور إلى المحكمة وتأدية الشهادة,

(1) Leg XII, VIII. 22.
2) Digesta, XXII. 5. 8, 19. (

وعوقبوا بحرمانهم في المستقبل من حق الإدلاء بشهادتهم في أي قضية من القضايا, وذلك وفقًا لما جاء في اللوح الثامن من الألواح الاثنى عشر الذي نص على التالي:

"Qui se sierit testarier libripensve fuerit, ni testimonium fariatur, improbus intestabi- lisque esto".

"**كل من سمح باستدعائه كشاهد أو كان حاملًا للموازين, إذا لم يدلي بشهادته, يجب اعتباره شائنًا وغير مؤهل للإدلاء بالشهادة مرةً أخرى**"(١).

بالإضافة إلى ذلك, امتد عقاب الممتنعين عن الإدلاء بالشهادة في المحكمة في روما إبان القرن الأخير من العصر الجمهوري إلى النظر إليهم على أنهم ملعونين وناقصي الأهلية القانونية, وبالتالي غير مؤهلين لعمل وصية رومانية قانونية, والحرمان من القيام بدورهم كشهود على الوصايا الرومانية(٢).

وإذا حاولنا البحث عن أسباب امتناع الأشخاص عن الحضور إلى المحكمة بعد قبولهم الاستدعاء, فإننا يمكن أن نرجع ذلك إلى العديد من الأسباب, منها الخوف من إثارة المشاكل والمتاعب للشاهد بسبب إدلائه بالشهادة, أو بسبب تعرض الشاهد للتهديد على يد أحد أطراف الخصومة خاصةً من قبل الأشخاص ذوي النفوذ أو السلطة, أو بسبب تلقي الشاهد رشوة من أحد أطراف الخصومة(٣).

تمتع شهود المحاكم في روما إبان القرن الأخير من العصر الجمهوري بحق الحماية من التعذيب, حيث كفل القانون الروماني لجميع المواطنين الرومان الحصانة من التعذيب عند استجوابهم, إلا في حالة شهادتهم في القضايا الجنائية الخطيرة خاصةً

---

(١) Leg XII, VIII. 22.
(2) Warmington, E. H., *Remains of Old Latin III*, P, 491.
(٣) Cicero, In Verrem, 2. 2.12.

القضايا التي تنطوي على جرائم يعاقب عليها القانون بعقوبة الإعدام, أما الفئات التي خضعت للتعذيب أثناء استجوابهم شملت العبيد الذين تزيد أعمارهم عن أربعة عشر عامًا, ومقاتلو الحلبة (*arena*) أو من على شاكلتهم, حيث أوجب القانون الروماني ضرورة تعذيبهم قبل الإدلاء بالشهادة في المحكمة[١].

تشير المصادر إلى حالات عديدة لتعرض شهود المحاكم للاعتداء عليهم من قبل أطراف الخصومة, ولذلك كان من الضروري على السلطات الرومانية القيام بحمايتهم, وفي هذا الشأن يذكر "ليفيوس", إنه عندما حدث تمرد العبيد في "سيتيا" (*Setia*) و "براينيستي" (*Praeneste*) سنة ١٩٨ قبل الميلاد, بسبب حبس الرهائن القرطاجيين في "سيتيا", وكان بينهم العديد من أبناء الشخصيات البارزة في قرطاجة بالإضافة إلى عدد كبير من عبيد وأسرى الحروب البونية, الذين قاموا بالمؤامرة واستولوا على "سيتيا" وارتكبوا فيها المذابح والفوضي, كان الشهود على هذه المؤامرة أثنان من العبيد الذين جاؤوا الى برايتور المدينة "لوكيوس كورنيليوس لينتولوس" (*Lucius Cornelius Lentulus*), وأخبروه بالتفصيل بما حدث وما هو محتمل أن يحدث, ولحمايتهم من بطش المتآمرين بهم, فإن البرايتور أمر بحمايتهم باحتجازهم في منزله وإبقائهم تحت الحراسة, بعدها اجتمع البرايتور بمجلس الشيوخ وأخبرهم بما قاله له الشهود[٢].

وفي هذا السياق, فإنه من الحالات الأخرى لقيام السلطات الرومانية بحماية الشهود, حالة الشاهدة "هيسبالا فايكينيا" (*Hispala Faecenia*), التي شاركت في

([1]) Digesta, XXII. 5. 21.2; Zinsmaier, T., 'Truth by Force? Torture as Evidence in Ancient Rhetoric and Roman Law', in: *Law and Ethics in Greek and Roman Declamation*, edited by: Amato,, E.& Citti, F., & Huelsenbeck, B., (Boston, 2015), p, 212-213..

(2) Livius. XXXII. 26.5-10; Shaw, B., *Spartacus and the Slave Wars: A Brief History with Documents*, (Boston, 2001).p, 70.

الإدلاء بشهادتها ضد أتباع عبادة "باخوس" (*Bacchus*) في روما, مما ساعد في إيقاف احتفالات هذه العبادة, التي عرفت باحتفالات "البخانااليا"– سنة ١٨٦ قبل الميلاد, ونظرًا لتهديد حياتها من قبل أنصار "باخوس", فإن أحد القناصل قام بأخذها إلى منزله خوفًا على حياتها وتكريمًا للدور الذي قامت به, كي تكون في مأمن من بطشهم, حيث يذكر "ليفيوس" أن دور "هيسبالا" كان هامًا في تقديم معلومات غاية في الأهمية فيما يتعلق بهذه الجماعة, وبعد انتهائها من الإدلاء بشهادتها, توسلت "هيسبالا" للقناصل بأن يتم إبعادها عن الوطن من أجل حمايتها(١).

امتد حق حماية الشهود إلى حمايتهم بعد إدلائهم بشهادتهم في المحكمة, خاصةً إذا كانت هذه الشهادة قد ألحقت ضررًا كبيرًا بأحد أطراف الخصومة(٢), وجدير بالذكر أن القانون الروماني قد نظر إلى حماية الشهود على أنها ضمانة أساسية لسير نظام العدالة في مسارها الصحيح, حيث إن عدم توفر هذه الضمانة يفسد العدالة, ويمكن الأشخاص ذوو النفوذ والسلطة من تهديد وتخويف الشهود البسطاء من الإدلاء بشهادتهم في المحكمة(٣).

وفي هذا السياق, تشير إحدى المصادر إلى تعرض أحد الشهود إلى التنكيل به بعد إدلائه بالشهادة في المحكمة, فخلال محاكمة "فيريس" بتهمة الابتزاز, كان شاهد الإدعاء "ستينيوس" (*Sthenius*), شاهدًا مهمًا على الجرائم التي ارتكبها "فيريس" في جزيرة صقلية(٤), ولذلك قام "فيريس" بتلفيق تهمة تزوير الوثائق الرسمية لستينيوس (٥),

(1) Livius. XXXIX. 14.1-2; Pagán, V. E., *Conspiracy narratives in Roman history*, (University of Texas Press, 2004), p.61.

(٢) Valerius Maximus, IV. 1.11.

3) Cicero, In Verrem, 1.1.28. (

(٤) Cicero, In Verrem, 2. 2. 83.

(٥) Cicero, In Verrem, 2. 2. 90.

وحكم عليه بالاعدام غيابيًا في صقلية, وعلى أثر ذلك هرب "ستينيوس" من موطنه "ثيرماي" (*Thermae*) في صقليه إلى روما, وردًا على فيريس قام القناصل بتقديم مشروع قانون للسناتو بحظر محاكمة الأشخاص غيابيًا في الجرائم التي يعاقب عليها بالإعدام في المقاطعات, وأصدر السناتو قراره بأن محاكمة "ستينيوس" باطلة, كما أنهم قدموا تقريرًا كاملًا للسناتو عن الظلم الذي ارتكبه فيريس ضد "ستينيوس", كما استنكر تربيون العامة "ماركوس باليكانوس" (*Marcus Palicanus*) ما حدث مع "ستينيوس", وانحاز مع القناصل إلى جانب "ستينيوس", وقاموا باستثناء "ستينيوس" من القائمة السنوية لأسماء الأشخاص الخارجين الذين يجب نفيهم وطردهم من مدينة روما لارتكابهم جرائم يعاقب عليها القانون بعقوبة الإعدام(١).

لم يقتصر التنكيل بالشهود على تلفيق التهم الباطلة ضدهم, بل دفع بعض شهود المحاكم حياتهم ثمنًا جراء إدلائه بالشهادة في المحكمة, تشير إحدى المصادر إلى موت أحد الشهود بعد إدلائه بشهادته في المحكمة, حدث ذلك خلال محاكمة "فلاكوس", حيث مات أحد الشهود الفريجيين بعد إدلائه بشهادته ضد "فلاكوس", مما جعل المدعى "لايليوس" (*Laelius*) يقوم بتوجيه الاتهام إلى "فلاكوس" بقتل الشاهد, ودافع "شيشرون" عن "فلاكوس", وأرجع سبب وفاة الشاهد إلى أهمال "لايليوس", الذي قدم كمية كبيرة من التين للشاهد أدت إلى وفاته, بل إن "شيشرون" قام باتهام "لايليوس" بقتل الشاهد, لأنه المستفيد الوحيد من مقتله, حيث إنه بذلك استراح من شراهته في الأكل, وفي نهاية الأمر تمت تبرئة "فلاكوس" من مقتل الشاهد الفريجي, لأنه لم يستفد شيئًا من موته(٢).

(1) Cicero, In Verrem, 2. 2. 92, 94-95, 100.
(2) Cicero, pro Flacco, 41.

استدعت بعض محاولات الاعتداء على شهود المحاكم, القيام بتأمين المحكمة, فخلال محاكمة "بوبليوس كلاوديوس بولكر" المتهم بجريمة تدنيس الطقوس المقدسة سنة ٦٢ ق.م, ووجود الكثير من شهود الإدعاء من رجال الطبقة العليا خاصَة من أعضاء مجلس السناتو الأكثر نفوذًا ضده, فإن أنصاره قاموا بمحاولة الاعتداء على الشهود الذين أدلوا بشهادتهم ضده, عندئذ طلبت هيئة المحلفين تأمين المحكمة من الداخل, وأحاطوا أنفسهم بالحراس خوفًا من أنصار "بولكر", وألقى معظم المحلفين ألواح التصويت في الوعاء الذي جمعت فيها الألواح بشكل مرتبك ومضطرب(١).

استلزم الأمر في بعض المحاكمات التى أثارت الرأي العام في روما إبان القرن الأخير من العصر الجمهوري, قيام السلطات الرومانية بتأمين المحكمة من الداخل والخارج, لحماية الشهود والحاضرين(٢), فعلى سبيل المثال, خلال محاكمة "ميلو" بتهمة قتل "كلاوديوس بولكر" سنة ٥٢ ق.م, قام القنصل "بومبي" بتأمين المحكمة بعدد كبير من الجنود, للسيطرة على غضب وعنف أنصار " كلاوديوس بولكر", ورغم هذه الاحتياطات الأمنية, فإنها لم تكبح جماحهم, ولم تطمئن شهود ومحامو الدفاع, الذين دب الذعر في قلوبهم, ولا شك أن ذلك أثر بالسلب على إدلائهم بالشهادة في المحكمة(٣).

---

(1) Plutarchus, Lives, Caesar, 10.5-10; Plutarchus, Lives , Cicero, 29.5-6.

(2) Asconius, in Milonianam, 40; Husband, R. W. 'The Prosecution of Milo', p, 148.

تشير إحدى العمليات الحسابية التقريبية إلى أن عدد الحاضرين إحدى المحاكمات في روما خلال القرن الأخير من الجمهورية الرومانية, بما في ذلك رئيس القضاة, ومرافقية, وهيئة المحلفين, والمدعون, والمتهمون, ومحاموهم, وأنصارهم, والمحامون المساعدون من كلا الجانبين, والشهود, بلغ ما يزيد عن مائة شخص, ناهيك عن حشد المتفرجين الذين كانوا يحيطون بالمحكمة من الخارج. للمزيد راجع:

Powell, J. &Paterson, J., *Cicero the Advocate*, (Oxford, 2004),p, 5

(3) Asconius, in Milonianam, 40- 41.

وإذا كان تعرض شهود المحاكم للتنكيل بهم على يد أطراف الخصومة, قد دفع بعض أطراف الخصومة ومحاميهم إلى الإسراع في إجراءات تقديم الدعاوي إلى المحكمة في أسرع وقت ممكن, حتى يفوتوا الفرصة على خصومهم الضغط على شهودهم, إلا أنه كان من المنطقي أيضًا أن يتعمد بعض أطراف الخصومة المتضررين من شهادة شهود الخصم تأجيل المحاكمات لأطول وقت ممكن, حتى يتمكنوا من التأثير على هؤلاء الشهود بترغيبهم أو تهديدهم أو احتجازهم ووضعهم تحت الحراسة خاصةً إذا كانوا من الشهود الأكثر الأهمية في القضية(١).

وإنه من البدهي أن يتساءل الباحث عن الجهة المسؤولة عن حماية شهود المحاكم أثناء المحاكمة, وفي هذا الصدد, نستطيع القول إن القانون الروماني ألزم المحكمة التي تنظر القضية حماية الشهود, فخلال محاكمة "ميلو", عندما اندلعت أعمال العنف من قبل أنصار "كلاوديوس", الذين منعوا شهود الدفاع من الإدلاء بشهادتهم, فإن "ميلو" وشهوده وفريق دفاعه, لجأوا إلى طلب الحماية من القاضي "دومتيوس" رئيس المحكمة, الذي بدوره طلب من القنصل "بومبي" إنزال القوات العسكرية لتأمين المحكمة وحماية الشهود, وبالفعل نجحت هذه الإجراءات في السماح لشهود الدفاع الإدلاء بشهادتهم على مدار يومين, وسمحت لشيشرون وميلو ومارسيلوس باستجواب شهود "كلاوديوس"(٢).

خامسًا: إعاشة وتنقلات شهود المحاكم:

تولى بومبي منصب القنصلية منفردًا سنة ٥٢ ق.م بدعوة من مجلس السناتو, بعد أعمال الفوضى التي اندلعت بسبب القتال بين نقيب العامة "كلاوديوس" ومنافسه "ميلو", حيث عين قنصلًا منفردًا (Consul Solus), لأول مرة في تاريخ روما منذ تأسيسها, وفيما بعد قام "بومبي" باختيار "جايوس ميتللوس" شريكا له في القنصلية. للمزيد راجع: سيد أحمد على الناصري, المرجع السابق, ص ص, ٣٥٢-٣٥٣.

(1) Cicero, In Verrem, 1. 1. 12.

(2) Asconius, in Milonianam, 40.

إن موافقة الأشخاص على استدعائهم للشهادة من قبل أطراف الخصومة, وما يكتنف هذا الاستدعاء من مخاطر الزج بهم في نزاعات قانونية هم في غنى عنها, جعل من الواجب على أطراف الخصومة تسهيل أداء مهمة إدلائهم بشهادتهم في المحاكم, حيث تكفل أطراف الخصومة بنفقات حشدهم, وإعدادهم, وتنظيمهم, وتجهيزهم[١], وضيافتهم وإقامتهم في منازلهم حتى يحين وقت المحاكمة, وتحملوا نفقات إطعامهم, ودبروا وسائل مواصلات مناسبة تنقلهم من منازلهم إلى المحكمة, وقاموا باصطحابهم معهم إلى المحكمة, وحمايتهم من الاعتداء عليهم من خصومهم, ولا شك أن ذلك شكل عبء كبير على أطراف الخصومة غير الميسورين, خاصةً في حالة أن استدعاء شهود من خارج إيطاليا[٢].

حرص أطراف الخصومة منذ لحظة ظهورهم الأول أمام الشهود لاستدعائهم للشهادة بالظهور بمظهر أنيق وجذاب, والحديث معهم بشكل فصيح وبلاغي حتى يتمكنوا من إقناعهم, وأنفقوا عليهم بسخاء, حتى لا يترددوا في قبول الاستدعاء للشهادة أمام المحكمة, خاصةً إذا كان هؤلاء الشهود من الفقراء الذين لا يستطيعون تحمل نفقات سفرهم إلى المحكمة, وبالتالي فإن ذلك طمئنهم بعدم تحمل أية أعباء مالية تثقل كاهلهم, وجعلهم يمنون النفس بما ينتظرهم من كرم ضيافة ومكافآت سخية نظير مثولهم أمام المحكمة [٣].

ورغم عدم وجود قانون ملزم لأطراف الخصومة بتحمل نفقات شهود المحاكم في روما إبان القرن الأخير من العصر الجمهوري, فعلى الأرجح أن أطراف الخصومة كانوا ملزمين بذلك عرفيًا, خاصًة أن استدعاء الشهود يصب في مصلحتهم ويعزز من موقفهم

---

(1) Cicero, Pro Cluentio, 18.
(2) Cicero, pro Flacco, 23.
(3) Cicero, pro Flacco, 18.

أمام المحكمة, وعلى الأرجح أنه كان هناك نوع من الالتزام الأخلاقي من قبل أطراف الخصومة مع فئات كبار السن والمرضى وذوي الاحتياجات الخاصة بتحمل نفقات نقلهم إلى المحاكم, فإذا كانت إحدى بنود قوانين الألواح الاثني عشر قد نصت على تحمل المدعي لنفقات نقل المدعى عليه إذا كان مريضاً أو معاقاً أو من كبار السن, فإنه من الإجدر أيضًا أن يتحمل أطراف الخصومة نفقات نقل هؤلاء الشهود الذين سيشهدون في أغلب الظن لصالحهم(١).

تشير إحدى المصادر إلى قيام أطراف الخصومة بدفع بدل سفر لشهود المحاكم في روما إبان القرن الأخير من العصر الجمهوري, حيث إن أطراف الخصومة الذين لم يوفروا وسائل مواصلات لنقل الشهود إلى المحاكم, قاموا بدلًا من ذلك بأعطائهم بدل سفر مقابل انتقالهم على حسابهم الخاص, وفي الغالب كان هذا البدل أضعاف التكلفة الحقيقية للسفر, وبالتالي فإن هذا البدل كان في الواقع بمثابة مكافأة أو رشوة للشاهد نظير إدلائه بالشهادة أكثر من كونه بدلًا للسفر, ومن ثم فإن هذا البدل كان أحد الأسباب الرئيسة التي دفعت الأشخاص الجشعين للإدلاء بالشهادة أمام المحكمة(٢).

كان أطراف الخصومة ملزمين بتوفير مسكن لإقامة شهود المحاكم فيه سواء قبل أو بعد إدلائهم بالشهادة في المحكمة, خاصةً شهود المحاكم من خارج إيطاليا, حيث تشير إحدى المصادر إلى أن أطراف الخصومة قاموا بتوفير مسكن مجهز ومناسب لإقامة الشهود قبل وبعد الإدلاء بالشهادة, وقاموا بتحمل نفقات إطعامهم, وأغدقوا عليهم بكل ما لذ وطاب من الطعام والفاكهة, خاصةً الطعام الذي لا يألفونه أو لا يعرفونه, وفي هذا الشأن يشير "شيشرون" إلى إنه خلال محاكمة "فلاكوس", قدم المدعي لأحد شهود

(1) Leg. XII. 1.; Plessis, P. d., *Borkowski's Textbook on Roman Law*, p, 66.
(2) Cicero, pro Flacco, 14.

الإدعاء فاكهة التين التي لم يتذوقها الشاهد من قبل, وكان معجبًا ومستمتعًا بمذاقها حتى أنه أكل بشراهة سلة كاملة منها[١].

تحمل أطراف الخصومة تكاليف إقامة وإعاشة وتنقلات شهود المحاكم على نفقاتهم الخاصة, ومن النادر أن يتم تحميل هذه التكاليف على حساب النفقة العامة للدولة, إلا في القضايا العامة التي أثارت الرأي العام مثل قضية "فيريس" الحاكم السابق لصقلية, حيث تحمل مجلس السناتو نفقات إستدعائهم وإنتقالاتهم وإعاشتهم[٢].

على أية حال, فإنه إذا كان ما قام به أطراف الخصومة من ضيافة وإقامة وإعاشة لشهود المحاكم, ضروريًا لضمان مثولهم أمام المحكمة والشهادة لصالحهم, إلا أن ذلك كان مثارًا للطعن في شهادتهم في المحكمة, حيث درجت العادة أن طرف الخصومة ومحاميهم طعنوا أمام المحكمة في شهادة شهود الخصم, لإقامتهم أو مجيئهم إلى المحكمة مع من استدعوهم للشهادة, وبالتالي هم يشككون في شهادتهم, ويحاولون إقناع هيئة المحكمة بأنهم شهود زور لا يجب الأخذ بشهادتهم[٣].

سادسًا: ادلاء الشهود بالشهادة في المحكمة:

بدأت إجراءات المحاكمة في روما إبان القرن الأخير من العصر الجمهوري, بتأدية القسم من قبل قضاة المحكمة[٤] الذين تم تعيينهم بواسطة البرايتور[٥], ثم إلقاء الخطبة الافتتاحية, التي قام بإلقائها أطراف الخصومة أو محاموهم, وعلى الأرجح فإن

---

(1) Cicero, pro Flacco, 22-23.
(2) Cicero, pro Flacco, 17-18; Digesta, XXII. 5. 3.4.
(3) Cicero, pro Flacco, 22.
(4) Cicero, In Verrem, 1. 1. 3.
(5) Mousourakis, G., *The Historical and Institutional Context of Roman Law*, p, 134.

الأولوية في إلقاء هذه الخطبة أعطيت لطرف الإدعاء سواء المدعي أو محاميه[١], وخلال هذه الخطبة فإن المدعي أو محاميه قام بتوجيه الاتهامات إلى المدعى عليه (*Accusatoris officium est inferre crimina*)[٢], ثم بعد ذلك جاءت الخُطَبة الافتتاحية الخاصة بطرف الدفاع سواء المدعى عليه أو محاميه[٣].

وفي الغالب كان هناك ارتباط وثيق الصلة بين الشهود والخطبة الافتتاحية لطرفي الخصومة في المحكمة, حيث إن مدة الخطبة الافتتاحية ارتبطت بشكل أساسي بعدد الأدلة والشهود, ففي حالة عدم وجود عدد كبير من الأدلة والشهود, فإن أطراف الخصومة كانوا يتعمدون إطالة الخطب الافتتاحية والإسهاب فيها على قدر الإمكان لإطالة أمد المحاكمة لأطول وقت ممكن, أما إذا كان هناك الكثير من الأدلة والشهود, فإنهم فضلوا إيجاز هذه الخطب قدر الإمكان, ليفسحوا مزيدًا من الوقت يسمح لهم الاستعانة بالأدلة والشهود لتدعيم القضية[٤].

كانت الخطبة الافتتاحية بمثابة تمهيد ضروري لإدلاء الشهود بشهادتهم في المحكمة, كان الهدف منها التركيز على إبراز وتعزيز شهادة الشهود والإعلاء من قيمتها ومصداقيتها[٥], لذلك فقد حرص أطراف الخصومة أو المحامون على تقديم الخطبة

---

(1) Pasko, D. M., *Four Facets of Diminishment in Cicero's Pro Caelio: Dilemma, Irony, Understatement, and Comedy*, Master of Arts, Valparaiso University, 2018, p, 14.

(2) Roselaar S. T., 'Cicero and the Italians: Expansion of Empire, Creation of Law', p, 174.

(3) Farrington, H. L., *Blueprint for Legal Practice: Establishing Cicero's Ideal Style*, p, 19.

(4) Cicero, In Verrem, 1.1.31, 56.

(5) Sibley, M., The Verrines: Cicero's Masterful Prosecution, Hortensius' Hypothetical Defence, and the False Conclusions of Grain Production Models, p, 20.

الافتتاحية بأسلوب بلاغي قوي, لإحداث انطباع إيجابي مباشر, وإثارة تعاطف هيئة محلفين المحكمة مع أطراف الخصومة والشهود(١).

قام المدعي أو محاميه خلال الخطبة الافتتاحية بتوجيه اتهامات استباقية إلى المدعى عليه وشهوده قبل إدلائهم بالشهادة(٢), وذلك من خلال الطعن في سيرة المدعى عليه وسيرة شهود الدفاع وهو ما عرف بالـ (probabile ex vita ante acta), بينما لجأ المدعى عليه ودفاعه في الخطبة الافتتاحية الخاصة بالدفاع إلى الطعن في سيرة المدعى وسيرة شهود الإدعاء وطريقة استدعاء المدعي للشهود, وذلك لتقويض التهم الموجهة إليه(٣).

جدير بالذكر أن أطراف الخصومة ومحاميهم خلال الخطبة الافتتاحية حرصوا على إبراز شخصياتهم والإشادة بشهودهم, والطعن في الخصم وشهوده(٤), تعزيزًا لموقفهم

---

(1) Farrington, H. L., *Blueprint for Legal Practice: Establishing Cicero's*, p, 20.

(2) Cicero, Pro Milone, 55; Cicero, pro Flacco, 10.

(3) Cicero, Pro Cluentio, 18; Alexander, M. C., 'Multiple Charges, Unitary Punishment and Rhetorical Strategy in the Quaestiones of the Late Roman Republic',p, 194.

أدت حياة وسيرة المدعي عليهم دورًا كبيرًا في المحاكمات, حيث اعتاد المدعون توجيه العديد من الاتهامات ضد المدعى عليه, تلك الاتهامات لم تكن اتهامات رسمية, بل هي افتراءات شخصية, لم تكن لها علاقة مباشرة بالتهم الموجهة إليه, كان الهدف منها إثارة مشاعر المحلفين ضد المدعى عليهم, وبالتالي زيادة احتمالية إدانتهم. ولذلك فإننا نجد أن محامين المدعى عليهم كانوا يؤكدون لهيئة المحكمة أن حياة طرفي الخصومة وشخصياتهم لا ينبغي أن تؤدي أي دور في الدعوى القضائية. للمزيد راجع:
Alexander, M. C., 'Multiple Charges, Unitary Punishment and Rhetorical Strategy in the Quaestiones of the Late Roman Republic',p, 194-195.

(4) Cicero, pro Flacco, 15, 36; Cicero, Pro Scauro,1. A-b.

طعنًا في فيريس, فإن "شيشرون" كال الاتهامات في المحكمة لفيريس, حيث وصفه بالمجرم, والمدان في نظر الجميع, لسلوكه الفاحش, مختلس الأموال العامة, الطاغية الحقير لآسيا وبامفيليه, اللص الذي حرم المدينة من حقوقها, والحق الخزى والعار بمقاطعة صقلية. انظر:

في الدعوى القضائية وإضعاف موقف خصومهم, حيث أشادوا بقيمة ومصداقية شهودهم, وذكروا مناقبهم ومآثرهم ونزاهتهم, ومدحوا اعتدالهم وحياديتهم في الإدلاء بالشهادة في محاكمات سابقة, وقد درجت العادة أن وصفوهم بأنهم أشخاص ممتازون للغاية[١], ولا شك أن ذلك يرجع إلى أن شهادة الشهود في المحاكم استمدت قيمتها بشكل أساسي من الثقة في شرف وأخلاق ووقار الأشخاص الذين أدلوا بها[٢].

ولا شك أن طرف الخصومة الذي أخفق في عرض إدعائه أو دفاعه أو تقديم شهوده في المحكمة بشكل جيد, أضعف من موقفه في الدعوى القضائية أمام المحكمة, نجد ذلك واضحًا في موقف "شيشرون" خلال دفاعه عن البرايتور السابق "كوينتوس جالليوس" (*Q. Gallius*) سنة ٦٤ ق.م بتهمة الفساد الإنتخابي (*ambitus*) وتهمة محاولة تسميم "ماركوس كاليديكوس" (*M. Calidius*), حيث قام "شيشرون" بتوجيه الحديث إلى المدعي "كاليديكوس" الذي أخطأ في طريقة عرض إدعائه وتقديم شهوده أمام المحكمة, لأنه جاء عرضه بشكل غير منفعل أو منزعج, وبصوت هادىء, ينم عن المبالاة, وكأن شيئًا لم يحدث, مما جعل "شيشرون" يطعن في إدعائه ويتهمه بالاختلاق, حيث قال له:

"Tu istuc, M. Calidi, nisi fingeres, sic ageres?"

"هل يمكنك أن تتصرف على هذا النحو يا ماركوس كاليديكوس, إلا إذا كنت تختلق هذه الأشياء؟"[٣].

Cicero, In Verrem, 1.1.2.

([1]) Cicero, Pro Caelio, 55; Cicero, Pro Sexto Roscio, 101; Cicero, Pro Scauro, 6..

([2]) Digesta, XXII. 5.2.

([3]) Valerius Maximus, VIII. 10.3; Cicero, Brutus, 278.

أن انتقاد "شيشرون" لـ "كاليكدوس", جاء بسبب طريقة عرضه للإدعاء وتقديمه للشهود بشكل سيئ, لأن هذا العرض جاء بصوت هادىء منخفض, لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يقنع هيئة المحكمة بصدق الإدعاء أو الشهود, بينما العرض المثالي في تقديم الإدعاء والشهود من وجهة نظر "شيشرون" يكون في شكل بلاغي وحماسي بصوت انفعالي مرتفع, حتى تتأكد المحكمة من صدق المدعى وأهمية الأدلة والشهود الذين قام باستدعائهم, أما الأسلوب الهادىء والصوت المنخفض واللامبالاة في عرض الإدعاء سيجعل المحكمة تشك في أساس الإدعاء وفي مصداقية الشهود(١).

أثرت طريقة عرض المحامي للاتهامات وتقديم الشهود في استجواب الشهود في المحكمة, حيث عرف الرومان إبان القرن الأخير من العصر الجمهوري طريقتين لعرض الاتهامات, الطريقة الأولى: هي قيام محامي بإحضار الشهود على الفور وتوجيه الاتهامات دفعة واحدة ثم إثباتها من خلال الشهود والحجج والخطب وغيرها من الأدلة الأخرى, وفي هذه الطريقة حرص المحامي على إظهار التوافق التام بين الاتهامات والشهود لإقناع هيئة المحكمة بصحة الإتهامات ومصداقية الشهود, ولجأ المحامون إلى هذه الطريقة لتجنب حيل محامى الدفاع للإيقاع بشهود الإدعاء أثناء استجوابهم(٢).

أما الطريقة الثانية: لعرض الاتهامات وتقديم الشهود في المحكمة, فإنها قامت على أساس تقديم محامي الإدعاء الشهود مع كل إتهام من الاتهامات, وهذه الطريقة هي الطريقة التقليدية التي كانت متبعة في المحاكم في روما إبان القرن الأخير من العصر الجمهوري, أتاحت هذه الطريقة فرصة لمحامي الدفاع القيام باستجواب الشهود ومناقشتهم والمرافعة, ولا شك أن هذه الطريقة مكنت محامي الدفاع من الإيقاع بشهود الإدعاء,

(1) Cicero, Brutus, 277-278.
(2) Cicero, In Verrem, 1.1. 55.

ولذلك, فإننا نعتقد أن محامي الإدعاء كانوا يفضلون الاعتماد على الطريقة الأولى في عرض الاتهامات وتقديم الشهود دفعة واحدة بدلًا من الاعتماد على الطريقة الثانية[١].

وخلال الطريقة الثانية لعرض الإدعاء وتقديم الشهود, حدث جدال قانوني (*altercatio*), تناوب فيه محامو الإدعاء والدفاع المرافعة, وقاموا بمناقشة تفاصيل القضية, وعند الضرورة تم قبول الأدلة سواء أكانت هذه الأدلة شهادة شهود أو وثائق متعلقة بالقضية, وتم استجواب الشهود والمتقاضيين أمام المحكمة في أي وقت من أوقات المناقشة[٢], وفي هذه المرحلة كان يفضل دائمًا أن تكون المرافعة قصيرة, إلا إذا كان هناك متسع من وقت المحاكمة لمرافعات مطولة[٣].

أحيانًا تم الاستغناء عن إلقاء الخطبة الافتتاحية في المحاكم في روما إبان القرن الأخير من العصر الجمهوري, بسبب العديد من العقبات والتأجيلات التي أدت إلى تأجيل القضية إلى اليوم الأخير للمحاكمة, فخلال محاكمة "فيريس", نظرًا لإنه لم يكن هناك وقتًا كافيًا لإلقاء المحامين لخطبهم وإدلاء الشهود بشهادتهم, فإن "شيشرون" قام بتقديم طلب إلى المحكمة بأنه ليس هناك حاجة إلى تقديم خطب افتتاحية, وقام مباشرًة بإحضار شهوده واستجوبهم, وطلب من هيئة محلفين المحكمة التصويت والبت في القضية[٤].

قبل إدلاء شهود المحاكم بالشهادة في روما إبان القرن الأخير من العصر الجمهوري, كان يتوجب عليهم أن يؤدوا قسم إجباري (*iusiurandum necessarium*), (*iusiurandum in litem, iusiurandum in iure*, وللأسف لم تشير أيًا من

([1]) Cicero, In Verrem, 1. 1.55.
([2]) Farrington, H. L., *Blueprint for Legal Practice: Establishing Cicero's Ideal Style*, p, 19.
([3]) Cicero, In Verrem 1. 1. 56.
([4]) Plutarchus, Lives , Cicero, 7. 5.

المصادر التاريخية الخاصة بهذه الفترة إلى صيغة هذا القسم, ولكن على الأرجح أن مضمون هذا القسم أن الشاهد سيقول الحقيقة كما رآها أو سمعها[١].

كان جميع الأشخاص المستدعون للإدلاء بالشهادة ملزمين بتأدية القسم قبل الإدلاء بشهادتهم في المحكمة, ما عدا الفيستاليز أو عذارى "فيستا" – ربة الموقد المقدس–, اللاتي كان بإمكانهن الإدلاء بشهادتهن في المحاكم دون أداء هذا القسم, باعتبارهن شخصيات مقدسة, لم يكن لأي قاضي سلطة عليهن, بل كان من واجب القضاة الذين مثلت أمامهم عذارى "فيستا" للشهادة أن يخفضوا شاراتهم احترامًا وإجلالاً لهن[٢].

أدلى شهود المحاكم في أغلب الأحيان بشهادتهم في اليوم الأول للمحاكمة, حيث كان من المتبع إجرائيًا أن يقوم شهود الإدعاء بالإدلاء بشهادتهم أولًا, ثم بعد ذلك يقوم شهود الدفاع بالإدلاء بالشهادة, استمر إدلاء شهود الإدعاء بشهادتهم في بعض القضايا إلى أكثر من يومين, ثم جاء من بعدهم دور شهود الدفاع للإدلاء بشهادتهم, وفي هذا الشأن يذكر "شيشرون" إنه بموجب القواعد الإجرائية الجديدة للمحاكمات التي وضعها "بومبي", كان من المفترض أن تستمر المحاكمة لمدة خمسة أيام فقط, أدلى شهود الإدعاء بشهادتهم على مدار ثلاثة أيام وفي اليوم الرابع أدلى شهود الدفاع بشهادتهم, وفي اليوم الخامس تم تقديم الدفوع الختامية لطرفي الخصومة ومن ثم إصدار الحكم[٣].

---

(1) Cicero, pro Caelius, 54; Mousourakis, G., *A Legal History of Rome, pp, 81, 221.*

(2) Beard, M.& North, J.& Price, S., (Author)., *Religions of Rome*, Vol 1, A History, (Cambridge university press, 1996), pp, 51-54.

(3) Asconius, in Milonianam, 40; Husband, R. W. 'The Prosecution of Milo', p, 148.

كان اليوم الأول للإدلاء بشهادة الشهود في المحكمة هو اليوم الحاسم في تقرير مصير كثير من القضايا, خاصةً إذا استطاع شهود الإدعاء إقناع هيئة محلفين المحكمة بشهادتهم, لأن ذلك من شأنه أن يجعل موقف هيئة المحكمة معاديًا تمامًا للمدعى عليه وشهوده, خاصةً إذا تزامن ذلك مع وجود أنصار لشهود الإدعاء حاضرين في المحكمة, يعملون للضغط على المحكمة من خلال إحداث الصخب والضجيج للتشويش على هيئة المحكمة وتخويف الشهود [١].

جدير بالذكر أنه في غالب الأمر ظهر شهود المحاكم في روما إبان القرن الأخير من العصر الجمهوري أمام المحكمة بمظهر ملفت للانتباه, لإضفاء مزيدًا من القيمة والأهمية لشهادتهم في أي قضية من القضايا, حيث حضر بعضهم إلى المحكمة مرتديًا ملابسه العسكرية والأوسمة التي حصل عليها خلال خدمته العسكرية[٢].

حرص شهود المحاكم في روما إبان القرن الأخير من العصر الجمهوري الإدلاء بشهادتهم بشكل عقلاني متزن, وبعبارات محددة تلحق أكبر ضررًا بالخصم, وتحقق أكثر نفعًا لمن قام باستدعائهم[٣], والحديث بأسلوب بلاغي منمق لإقناع هيئة المحكمة بشهادتهم, وفي هذا الشأن, انتقد "شيشرون" في سنة ٨٩ ق.م كلًا من "لوكيوس ميمميوس" (*L. Memmius*) و"كوينتوس بومبيوس" (*Q. Pompeius*) المدعى عليهم بموجب قانون "فاريا" (*lex Varia*) أو قانون الخيانة, بأنهم لم يكونوا على مستوى جيد من البلاغة والخطابة, بينما امتدح أحد شهود الإدعاء المدعو "فيليبوس" (*philippus*), الذي

(١) Cicero, Pro Milone, 3; Asconius, in Milonianam 40C; Husband, R. W., 'The Prosecution of Milo', P, 148.
(2) Livius, III. 58.
(٣) Valerius Maximus, IV. 1.11.

تحدث ببلاغة وكأنه خطيبًا مفوهًا من الطراز الرفيع, الذي أظهر كامل القوة والحيوية عند الإدلاء بشهادته أمام المحكمة(١).

لا شك أن قدرة شهود المحاكم على الوصف الدقيق للأحداث المتعلقة بموضوع القضية, خاصةً إذا كانوا من شهود العيان, كان له تأثير كبير على المحكمة وعلى الرأي العام, فخلال محاكمة "ميلو" المتهم بقتل " كلاوديوس بولكر" استطاع شاهد الإدعاء "جايوس جوزينيوس شولا", أعطاء وصف دقيق لحادثة قتل " كلاوديوس", وشدد بكل ما أوتى من قوة على الطريقة المروعة التي ارتكب بها "ميلو" الجريمة, حيث إنه وصف "ميلو" على أنه قام بقتل " كلاوديوس بولكر" بدم بارد, مما كان له أثر كبير في استثارة غضب أنصار " كلاوديوس بولكر" في المحكمة, الذين كادوا أن يفتكوا بميلو ومحاموه عنه, لولا قيام رئيس المحكمة باستدعاء رجال مدججين بالسلاح لحفظ الأمن في المحكمة (٢).

(1) Cicero, Brutus, 304 ; Steel, C., *The End of the Roman Republic, 146 to 44 BC Conquest and Crisis*, (Edinburgh University Press, 2013), PP, 81-82.

وفي هذا الشأن يذكر "فاليريوس ماكسيموس" أن بلاغة المتحدث بشكلٍ عام كانت تقوم على ركنين أساسيين, أولهما الحركة الصحيحة للجسم, وثانيهما الإلقاء السليم. وبالتالي فإن من يستطيع الإلمام بركني البلاغة, يمكنه التسلل بسهولة إلى عقول المستمعين له, والوصول إلى آذانهم وعيونهم. ويرجع "فاليريوس" سبب شهرة الشخصيات البارزة في المجتمع الروماني في العصر الجمهوري, إلى بلاغتهم وقدرتهم على ضبط نبرة صوتهم, فقد حرص "جايوس جراكوس" عند حديثه إلى الناس أن يصطحب خلفه عبد ماهر في الموسيقى, معه أنبوب من العاج, كلما كان صوت "جايوس" منخفضًا رفع العبد نغمة الموسيقى, وعندما يكون صوت "جايوس" عاليا خفض العبد نغمة الموسيقى. للمزيد راجع:
Valerius Maximus, VIII. 10. 1.

(2) Asconius, in Milonianam 40C, 40.

وفي السياق نفسه, نجد أن "شيشرون" يشيد ببلاغة وفصاحة شاهد عند إدلائه بشهادته, وينتقد المدعي عليهم في الدفاع عن أنفسهم(١), ولا شك أن ذلك يقودنا إلى الاعتقاد, بأن أطراف الخصومة والمحامون أثناء إقامة الشهود في منازلهم قبل المحاكمة, قاموا بتوجيههم وتلقينهم الشهادة التي سيدلون بها في المحكمة, وأمروهم بعدم الرد على بعض أسئلة الخصم التي سيتم طرحها عليهم أثناء استجوابهم, وأن يستفيضوا فقط في حالة استجوابهم من قبلهم,(٢), وعلى الأرجح أنهم قاموا بتدريبهم على طريقة الإلقاء السليم وحركة الجسم وضبط الانفعالات ونبرة الصوت وطريقة التحدث بشكل حماسي أثناء الإدلاء بالشهادة, حتى يستطيعوا إقناع هيئة المحكمة بشهادتهم(٣).

وعلى الأرجح أن بعض شهود المحاكم في روما إبان القرن الأخير من العصر الجمهوري فطنوا إلى أهمية التأثير العاطفى والإنساني على هيئة محلفين المحكمة, وهذا ما نلحظه بشكل واضح خلال محاكمة "ميلو" المتهم بقتل "كلاوديوس بولكر", حيث أدلى شهود الإدعاء بشهادتهم بشكل عاطفي مؤثر, فقد قامت "سيمبرونيا" (*Sempronia*) زوجة ابن كلاوديوس بولكر, و"فولفيا" (*Fulvia*) أرملة "كلاوديوس بولكر", بالبكاء والنحيب أثناء إدلائهن بشهادتهن, مما أثر بشكل عميق في قلوب الحاضرين في المحكمة, وكان له أثر كبير في إدانة "ميلو" وعدم السماح له بالهروب خارج روما(٤), ولا شك أن هذا التأثير العاطفي كان ضروريًا خاصةً في ظل حرص بعض المتهمين على الظهور أمام المحكمة وهم يرتدون زي الحداد كنوع من إثارة الشفقة والرأفة بهم(٥).

(1) Cicero, Brutus, 304.
(2) Cicero, pro Flacco, 10, 22.; Cicero : Pro Caelio, 55.
(3) Valerius Maximus, VIII. 10. 2.
(4) Asconius, in Milonianam, 40C.
(5) Cicero, pro Cluentio, 18.

بعد انتهاء الشهود الحاضرين في المحكمة من الإدلاء بالشهادة الشفهية, تمت قراءة الشهادة المكتوبة الخاصة ببعض الشهود الذين تعذر حضورهم للمحكمة, حيث سمح لهم القانون الروماني بتقديم شهادة مكتوبة للمحكمة, هذه الشهادة كانت بمثابة إقرار كتابي دون فيه الشاهد شهادته تحت القسم, وقام أحد أطراف الخصومة بتسليمها للمحكمة, وقرأت هذه الشهادة أثناء المرافعة من خلال موظف أو كاتب المحكمة [١].

ورغم المكانة الهامة التي حازتها شهادة شهود المحاكم (*testatio*) في روما إبان القرن الأخير من العصر الجمهوري سواء أكانت شهادة شفهية أو شهادة مكتوبة, إلا أننا نجد أن أطراف الخصومة في أغلب الأحيان كانوا يحرصون كل الحرص على تعزيز مصداقية شهادة شهودهم من خلال تدعيمها بأدلة ووثائق ومستندات رسمية, حتى لا يتم الطعن أو التشكيك في مصداقيتها[٢].

بعد إدلاء الشهود بالشهادة الشفهية وقراءة الشهادة المكتوبة, بدأت عملية استجواب الشهود, بطرح الأسئلة عليهم من قبل طرفي الخصومة, للتشكيك في شهادتهم وإظهار التناقض في أقوالهم[٣], وقد تميزت هذه العملية بأنها عملية ثنائية, كان من حق طرفي الخصومة استجواب الشهود, حيث تم البدء أولًا باستجواب شهود الإدعاء من قبل المدعي أو محاميه, ثم استجوابهم من قبل المدعى عليه أو محاميه, ثم بعد ذلك تم استجواب شهود الدفاع من قبل المدعى عليه أو محامية, ثم استجوابهم من قبل المدعي أو محاميه[٤].

([1]) Cicero, Pro Caelio, 55.
([2]) Cicero, Pro Flacco, 6-7, 10, 39.
([3]) Cicero, In Vatinium, 2-3,
([4]) Cicero, Pro flacco, 10, 22, 82; Milone, 59-60; Mousourakis, G., *A Legal History of Rome, p, 81.*

كان من الطبيعي أن يتصدر المدعي والمدعى عليه المشهد خلال عملية استجواب الشهود في المحكمة, عاونهم في ذلك المحامون, وفي أغلب الأحيان طغى على هذه العملية طابع الحقد والغل والضغينة, حيث كان كل طرف من أطراف الخصومة يريد أن يوقع بشهود الطرف الآخر في الخطأ, وكان المحلفون في المحكمة يستمعون لهم في صمت, وكان رئيس المحكمة مسؤولًا بشكل أساسي عن سير إجراءات الاستجواب بشكل منظم(١).

وخلال عملية استجواب الشهود, لم يتحدثوا فقط عن الحقائق التي شاهدوها أو سمعوها فقط, بل أنهم تطرقوا إلى الحديث عن شخصية من استدعوهم, وشهدوا لهم بحسن سلوكهم وسمعتهم, ولذلك كان يشار إلى هؤلاء الشهود بمصطلح "المادحون" (*laudatores*), ونظرًا لأن التركيز على شخصية أطراف الخصومة, كان له وزن خاص في البت في القضية, فإن غياب هؤلاء الشهود المادحون كان بمثابة نقطة ضعف خطيرة في حق أي طرف من أطراف الخصومة(٢).

أعطت هيئة المحكمة لشهود المحاكم أثناء إدلائهم بشهادتهم قدرًا كبيرًا من الحرية في إبداء ملاحظاتهم على أي شيء يتعلق بالمحاكمة, تشير إحدى المصادر إلى قيام أحد شهود المحاكم بعد إدلائه بشهادته واستجوابه, بإسداء النصيحة لهيئة المحكمة, حيث نصحهم بعدم تصديق شهادته ما لم تتطابق مع شهادة شهود آخرين, لأن تصديق شهادة شخص واحد, سيكون هذا الأمر بمثابة سابقة سيئة للغاية(٣).

(1) Mousourakis, G., *A Legal History of Rome, pp,* 80-81.
(2) Mousourakis, G., *A Legal History of Rome, p, 226.*
(3) Valerius Maximus, IV. 1. 11.

أثارت عملية استجواب الشهود في بعض الأحيان اضطرابات كبيرة داخل وخارج المحكمة, فخلال محاكمة "ميلو" المتهم بقتل "بوبليوس كلاوديوس بولكر"(*Publius Clodius Pulcher*), عندما بدأ "ماركوس مارسيلوس" محامي "ميلو" في استجواب "جوزينيوس شولا" (*Causinius Schola*) أحد شهود الإدعاء, فإن حشدًا كبيرًا من أنصار " كلاوديوس" أحاطوا به وقاموا بإحداث ضجيج وصخب لترويعه وحجب صوته, لذلك طلب "ميلو" وأحد محامية المدعو "مارسيلوس" الحماية من "دوميتيوس" (*Domitius*) رئيس المحكمة[١].

طالب بعض أطراف الخصومة إطالة مدة المحاكمة لوقت إضافي, لكي يتسنى لهم مزيدًا من الوقت لاستجواب الشهود, وفي هذا الشأن فإن القانون سمح بمد المحاكمة لمدة ست ساعات إضافية فقط. ويبدو أن طرف الخصومة المتضرر من إطالة المحاكمة كان يتعمد إضاعة هذا الوقت في المزاح والدعابة أثناء المحاكمة, حتى لا يتمكن الخصم من الاستفادة من هذا الوقت في استجواب الشهود[٢].

تشير إحدى المصادر إلى أنه خلال إدلاء شهود المحاكم بشهادتهم, حدثت مفارقات غير متوقعة, فأحيانًا عندما تعارضت مصلحة الشاهد مع مصلحة من قام باستدعائه, فإن الشاهد قام بالإدلاء بشهادة ليست في صالح من استدعاه, وهذا يدفعنا إلى القول بأن قيام طرف الخصومة باستدعاء الشاهد لا يعني بأي حال من الأحوال أن شهادة الشاهد ستكون لصالحه, فعلى سبيل المثال: عندما قام "شيشرون" باستدعاء "يوليوس قيصر" للشهادة ضد "كلاوديوس بولكر" (*Clodius Pulcher*), بتهمة تدنيس الطقوس المقدسة خلال احتفال "بودنا ديا" (*Bona Dea*) في ريجيا (*Regia*) المقر

(1) Asconius, in Milonianam 40C.
(2) Cicero, pro Flacco, 82.

الرسمي لرئيس كهنة روما (*Pontifex Maximus*), للاشتباه فيه بقيامة بمؤامرة ضد بومبيا (*Pompeia*) زوجة يوليوس قيصر أثناء إحتفال ديني سنة ٦٢ ق.م, لم يدلى "قيصر" بشهادة تدين "بولكر", وقال إنه لا يعرف شيئًا عن هذه الاتهامات(١), ونفى إدانة زوجته بجريمة الزنا, ولكنه اكتفى بتطليقها(٢), وعندما سأله المدعى لماذا إذن طلقت زوجتك؟ قال قيصر: لأننى أعتقد أن زوجتى لا ينبغي أن تكون موضع شك, وفيما بعد نكايةً في ""شيشرون" فإن "يوليوس قيصر" قام بتعيين بولكر تربيونً للعامة(٣).

حرص شهود المحاكم أثناء الإدلاء بشهادتهم في المحكمة على الإدلاء بالشهادة بشكل صحيح ودقيق, لأن أي خطأ يرتكبه الشاهد أثناء الإدلاء بالشهادة حتى لو كان خطأ بسيط في كلمة واحدة, فإن ذلك سيجعله عرضةً للعقاب على يد طرف الخصومة الذي استدعاه للمثول أمام المحكمة, تشير إحدى المصادر إلى أن بعض أطراف الخصومة قاموا بمعاقبة شهود المحاكم الأحرار الذين أخطأوا في الإدلاء بالشهادة بالحرمان من الإقامة في منازلهم بعد عودتهم من المحكمة(٤), أما شهود المحاكم العبيد الذين أخطأوا في الشهادة أو شهدوا بما يخالف مصالح أسيادهم عوقبوا بالتعذيب على أيدي أسيادهم(٥).

لم يكن جميع شهود المحاكم في روما إبان القرن الأخير من العصر الجمهوري على قدم المساواة, حيث درجت العادة أن كل طرف خصومة كان يقوم باختيار أحد الشهود لكي يكون بمثابة شاهدًا رئيسًا في الدعوى القضائية في المحكمة, وعلى الأرجح أن الشاهد الرئيس تم اختيارة وفحصه بعناية شديدة من قبل أطراف الخصومة, لترجيح

(1) Plutarchus, Lives , Caesar, 10.1-6.
2) Plutarchus, Lives , Cicero, 29.7. (
(3) Appian, Bellum Civile, II. 14; Plutarchus, Lives , Cicero, Caesar, 10.8.
(4) Cicero, pro Flacco, 22.
(5) Cicero, Pro Milone, 60.

موقفهم في الدعوى القضائية, وعلى الأرجح أن اختيارة تم من بين الأشخاص ذوو المكانة الرفيعة والسمعة الحسنة في المجتمع, ففي خلال محاكمة "نوربانوس" (*Norbanus*) سنة ٩٥ ق.م نجد أن "سكاوروس الأكبر" (*Scaurus*) (١٥٩ ق.م– ٨٩ ق.م) القنصل السابق والسياسي المخضرم الأكثر شهوة وتأثيرًا إبان القرن الأخير من العصر الجمهوري, تم اختيارة شاهدًا رئيسًا للإدعاء ضد المدعى عليه "نوربانوس"[١].

سابعًا: الطعن في شهادة شهود المحاكم:

حاول كل طرف من أطراف الخصومة الطعن في شهادة شهود الخصم لدحض شهادتهم, وتشكيك هيئة محلفين المحكمة في مصداقيتهم, وبالتالي عدم وضع شهادتهم في الاعتبار عند إصدار الحكم, ولتحقيق هذا الهدف فإن المحامين وأطراف الخصومة لم يتوانوا عن الطعن في سمعة شهود الخصم ونعتهم بالوقاحة والجرأة, والتقليل من شأنهم, والطعن في أصولهم[٢].

([1]) Bates, R. L., 'Rex in Senatu: A Political Biography of M. Aemilius Scaurus', *Proceedings of the American Philosophical Society*, 130, (1986), p, 272.

استطاع "نوربانوس" تربيون العامة أثناء تولي مهام وظيفته محاكمة "كايبيو" (Caepio) القنصل السابق أمام الجمعية الشعبية بتهمة سرقة ذهب "تولوسا" (aurum Tolosanum), وكان "سكاوروس" من مؤيدين "كايبيو", وعندما جنح "نوربانوس" إلى العنف أثناء هذه المحاكمة, تمت محاكمته سنة ٩٥ ق.م بتهمة استخدام العنف أثناء المحاكمة. للمزيد انظر:

Lintott, A., 'Political History, 146–96 BC Last age of the Roman republic', In: *the Cambridge Ancient History, The Last Age of the Roman Republic, 146-43 BC*, edited by: Crook, J., et al., Vol. 9 (2nd ed.), (Cambridge University Press, 1994), p. 93

([2]) Cicero, Pro Scauro, 7, 13; Asconius in Scaurianam, 27.

ودرجت العادة أن الطعن على شهادة الشهود في المحكمة, تم إما قبل إدلاء الشهود بشهادتهم أو بعد الإدلاء بالشهادة, ففي الحالة الأولى: أي الطعن في شهادة الشهود قبل إدلائهم بشهادتهم, فإن ذلك تم خلال الخطبة الافتتاحية للإدعاء أو الدفاع, حيث تم ممارسة هجوم استباقي من قبل المحامين ضد شهود الخصم, لتدمير مصداقيتهم قبل الإدلاء بالشهادة, وذلك لإقناع هيئة محلفين المحكمة أن هؤلاء الشهود مغرضين جاءوا بغرض الانتقام من الخصم(١). أما في الحالة الثانية: أي الطعن في شهادة الشهود بعد إدلائهم بشهادتهم, فإن ذلك تم خلال المداخلات التي قام بها محاموا أطراف الخصومة, حيث استغل المحامون هذه المداخلات في الطعن في شهادة الشهود وتوجيه شهودهم بشكل مباشر وتضليل شهود الخصم(٢).

درجت العادة أن أطراف الخصومة ومحاموهم كانوا يتعمدون الطعن في شخصية الشهود ووصفهم بأوصاف تحط من قدرهم وتقلل من قيمة شهادتهم في المحمكة, فقد قام "شيشرون" أثناء محاكمة التربيون "بوبليوس سيستيوس" (*P. Sestius*) سنة ٥٦ ق.م بتهمة العنف العام, بوصف شاهد الإدعاء "بوبليوس فاتينيوس" (*P. Vatinius*) بأنه شخصية وقحه وعنيفة ومتغطرسة للغاية(٣), وعندما ظهر هذا الشاهد في المحكمة وتقدم للادلاء بشهادته وصفه "شيشرون" على النحو التالي: "**فجأة, مثل أفعى خرجت من مخبئها,**

(1) Pasko, D. M., *Four Facets of Diminishment in Cicero's Pro Caelio: Dilemma, Irony, Understatement, and Comedy*, p, 11.

(2) Sibley, M., *The Verrines: Cicero's Masterful Prosecution, Hortensius'Hypothetical Defence, and the False Conclusions of Grain Production Models*, Master of Arts at the University of Otago, Dunedin, New Zealand, 2009, p, 19.

(3) Cicero, In Vatinium, 4,10, 15.

بعينين جاحظتين, ورقبة منتفخة, وخُلقُوم متورم, عندما أتيت, ظننت أنني عدت مرة أخرى لأيام توليك التربونية"[١].

بذل أطراف الخصومة ومحاموهم مجهود كبير في جمع معلومات دقيقة عن حياة شهود المحاكم, حتى يسهل عليهم الطعن في شهادتهم أمام المحكمة, وقد تركزت هذه المعلومات بشكل أساسي حول حياتهم المشينة أو سمعتهم السيئة, وعدم تمتعهم بضمير حي, وعلاقتهم السيئة بوالديهم وبجيرانهم, والجرائم التي ارتكبوبها أثناء توليهم الوظائف, وأخلاقهم الفاسدة, وانخراطهم في طقوس غامضة, ولا شك أن الهدف من ذلك أن لا تضع هيئة المحكمة شهادتهم في الاعتبار ولا تعطيها أي أهمية عند أخذ قرارها في القضية[٢].

كان من أساليب المحامين للطعن في شهادة شهود الخصم في المحكمة, إبراز نزاهة موكليهم[٣], ومآثرهم الحسنة, ليبرهنوا لهيئة محلفين المحكمة أن شهادة هؤلاء الشهود مغرضة وغير حقيقية, فخلال دفاع "شيشرون" عن "فلاكوس" ضد شهود الإدعاء في المحكمة, تحدث عن نزاهة "فلاكوس", وأنه لم يوصم بوصمة عار طوال حياته, وأنه أكثر الشباب وقارًا, وأكثر حكام المقاطعات استقامة, وأنه جندي شجاع, وقائد عسكري مفعم بالحيوية والنشاط, وكوايستور ومندوب حصيف, وأنه أكثر أعضاء مجلس السناتو ضميرًا , وأنه قاضيًا عادلًا, ومواطنًا مخلصًا للدولة, وأنه معروف جيدًا لهيئة المحكمة[٤].

([1]) Cicero, In Vatinium, 4.

([٢]) Cicero, In Vatinium, 1, 11,13-14.

([٣]) Cicero, Pro Scauro, 1.1; Cicero, In Vatinium, 40.

في دفاعه عن سكاوروس الأصغر, نجد أن شيشرون عدد مآثره سواء عراقة أصله وعائلته وسمعته الحسنة, وصرح شيشرون باعجابه ومحبته لسكاوروس. للمزيد راجع:

Cicero, Pro Scauro, 1.1-3.

[4]) Cicero, pro Flacco, 7-8. (

قام المحامون بالطعن في شهادة شهود الخصم, والتشكيك في نزاهتهم وشرفهم, فقد طعن "شيشرون" في شهود خصم "فلاكوس", وقلل من شأنهم واحتقرهم لمجرد أنهم يونانيون, حيث إنه يرى أن اليونانيين يفتقدون للصدق والشرف في الإدلاء بالشهادة, وأنهم لا يعرفون معنى أو أهمية للشهادة, وتساءل عن كينونتهم, وكيفية استدعائهم للمحكمة, وطعن في شرفهم, ووصفهم بالجهلاء, والمراوغين, والوقحين, والمجهولين, الذين تم تحريضهم للشهادة ضد "فلاكوس" أما بالإكراه أو بالرشوة بسبب فقرهم وعوزهم للمال(١).

دأب المحامون في روما إبان القرن الأخير من العصر الجمهوري الطعن في شهادة الشهود ووصفهم بأنهم مأجورين, تم توجيههم, والتلاعب بهم, وأنهم قدموا خدماتهم لذوى السلطة والنفوذ مقابل المال, بل وصل الأمر ببعضهم الطعن في شرف إحدى شهود الإدعاء ووصفها بالعاهرة, الشريرة الغاضبة, التي قدمت المال والرشوة الجنسية لأصدقائها لكي يشهدوا معها ويعضددون شهادتها ضد خصمها في المحكمة(٢).

لم يقتصر الطعن في شهود المحاكم على الطعن الصريح الواضح, بل أحيانًا جاء هذا الطعن مبطنًا في شكل مدح, فعلى سبيل المثال: نجد أن "شيشرون" يطعن في شهود الإدعاء ضد "فلاكوس", بوصفهم متميزون في الأدب, وأن حديثهم له مفعول السحر أن خطبوا, ولهم أسلوب رائع في الإلقاء, وبالتالي فإنه يشكك هيئة المحكمة في مصداقية شهادتهم(٣).

أحيانًا لجأ بعض أطراف الخصومة إلى الطعن في شهادة الشهود من خلال استشهادهم بشهادة هؤلاء الشهود في قضايا سابقة, فخلال محاكمة "فلاكوس", طعن

(1) Cicero, pro Flacco, 6, 9.
(2) Cicero, Pro Caelio, 21.22. 50. 55.63. 67.
(3) Cicero, pro Flacco, 9.

"شيشرون" في شهادة أحد شهود الإدعاء, بأن هذا الشاهد في محاكمة سابقة لم تأخذ المحكمة بشهادته, واتخذ "شيشرون" من هذه السابقة ذريعة للطعن في مصداقية هذا الشاهد, ورأي أنه من الأجدر لهيئة المحكمة ألا تأخذ بشهادته ضد "فلاكوس"[١].

استطاع بعض أطراف الخصومة من خلال الطعن في شهادة الشهود رد شهود الخصم, أي عدم أخذ المحكمة بشهادتهم سواء في الإثبات أو في النفي, وذلك بعد قيام أحد الخصوم أو محاموهم بإثبات عدم أهمية هذه الشهادة, أو أنها شهادة غير حقيقية, أو بسبب عدم التطابق التام بين أقوال الإدعاء وأقوال الشهود, أو لعدم حيادية الشهود, لوجود خصومة بين الشهود والمدعى عليه, أو لوجود أدلة مزيفة, أو لعدم اقتران شهادة الشهود بالدلائل والبيانات, فإذا أثبت الخصم بالبينة أن هناك مانع لقبول شهادتهم, كدفع مغرم أو جر مغنم, ردت المحكمة شهادتهم شهادة هؤلاء الشهود, وقد لجأ "شيشرون" إلى رد شهود الإدعاء في قضية اتهام "فلاكوس" بالابتزاز, بأن هؤلاء الشهود لم يكونوا جديرين بالثقة للإدلاء بالشهادة في المحكمة[٢].

إن فشل المدعى عليه أو محاميه في الطعن على شهادة شهود الإدعاء وردهم, أدى في كثير من الأحيان إلى تخلي المحامي عن المدعى عليه, وإسداء النصح له بالذهاب إلى المنفي بمحض إرادته قبل البت في الدعوى القضائية في المحكمة, خوفًا من إدانته وخضوعه للعقاب, وقد حدث ذلك عندما فشل "هورتنسيوس" محامي "فيريس" في الطعن في شهادة شهود الإدعاء ضد موكله, ووجد أن أدلة الأتهام دامغة ضد "فيريس", ولذلك فإنه انسحب من الدفاع عن "فيريس", ونصح "فيريس" بالذهاب إلى المنفى[٣].

---

(1) Cicero, pro Flacco, 40.

(2) Cicero, pro Flacco, 16. 38.

(٣) سيد أحمد على الناصري, المرجع السابق, ص ٣١٢.

بعد انتهاء أطراف الخصومة من تقديم الطعون ضد الشهود, قامت هيئة المحكمة بتقييم شهادة الشهود بعناية شديدة, بعد الاستفسار عن مكانتهم ووضعهم القانوني في المجتمع, وهل هم من الأرستقراطية أم من عامة الشعب, وهل يعيشون حياة مشرفة بلا لوم, أم أنه هناك نوع من العار قد لحق بهم, وتم الاستفسار عن مستواهم الاقتصادي, هل هم ميسوري الحال أم معوزون, لإن عوزهم قد يكون سببًا في إدلائهم بالشهادة الزور طمعًا في المال, وتم التحقق من علاقتهم بطرف الخصومة, هل هناك عداوة بينهم وبين الخصم أو أصدقاء لطرف الخصومة الذي قام باستدعائهم, وبذلك فإن تقييم وموثوقية الشهادة تم بعد التأكد من خلوها من الشبهات, وأن الشاهد صادق وشريف, لم يكن مدفوعًا للشهادة بدافع المحاباة أو العداوة أو الرغبة في تحقيق المكاسب(١).

وقد درجت العادة أنه عند اختلاف أو تناقض شهادات الشهود عن بعضها البعض في أي دعوى من الدعاوى القضائية, فإن هيئة المحكمة بنت حكمها بناءً على شهادات الشهود الأكثر تطابقًا, بينما طرحت جانبًا شهادة الشاهد غير المتطابقة مع الشهادات الاخرى(٢). وأعتمد قرار هيئة المحكمة بشكل أساسي على الشهادة الصادقة للشهود الأكثر مصداقية وليس عددًا, والأقرب إلى الحقيقة التي لا تشوبها شائبة محاباة أو عداوة ٣).

بعد إلقاء الخطب الختامية أو الدفوع الختامية (*causae coniectio* , *collectio*), كان دور قاضي المحكمة في روما إبان القرن الأخير من العصر الجمهوري أما دعوة هيئة محلفين المحكمة (*consilium*) إلى الانعقاد, ووضع أمامهم مسألة البت في القضية سواء بإدانة المدعى أو برائته, ثم نطق القاضي الحكم شفويًا في حضور

(1) Digesta, XXII. 5.3.
(2) Valerius Maximus, IV. 1.11.
(3) Plutarchus, Lives , Cicero, 29, 6; Digesta, XXII.5.21. 3.

طرفي الخصومة[١], أو القيام بتحديد وقت أخر لجلسة استماع أخرى, حتى يتم قبول المزيد من الأدلة والشهود أو إتاحة مزيد من الوقت للمداولة[٢].

ثامنًا: شهود الزور في المحاكم:

تشير قوانين الألواح الأثنى عشر إلى انتشار شهادة الزور في روما منذ وقت مبكر من العصر الجمهوري[٣], وتباينت دوافع الإدلاء بالشهادة زورًا في المحاكم إبان القرن الأخير من العصر الجمهوري, وفقًا لاختلاف الوضع الاقتصادي, والمكانة الاجتماعية, والمستوى الفكري والعقلي لكل شخص, فالفقراء في الغالب كانوا مدفوعين للإدلاء بالشهادة زورًا طمعًا في المال, أما الأغنياء فإنهم كانوا مدفوعين للشهادة زورًا لشعورهم بالخوف من تهديد مصالحهم, أما الأغبياء فإنهم كانوا مدفوعين للشهادة زورًا بدافع الخداع من قبل أطراف الخصومة, وشهد البعض زورًا خوفًا من البطش والتنكيل بهم من قبل كبار المسؤولين وذوي النفوذ والسلطة [٤].

وفي هذا السياق, فإننا نعتقد أن بعض شهود المحاكم – خاصةً الفقراء– قد رضخوا للمغريات المالية الكبيرة التي قدمها لهم أطراف الخصومة من أجل الإدلاء بشهادة الزور في المحاكم, بينما رفض بعضهم هذه المغريات المالية, حيث تشير إحدى المصادر إلى أن المدعو "أبوليوس" (*Apuleius*) أحد شهود الإدعاء ضد "فلاكوس" الوالي السابق

---

(1) Asconius, in Milonianam,52; Mousourakis, G., *A Legal History of Rome, p, 34.*

(2) Farrington, H. L., Blueprint for Legal Practice: Establishing Cicero's Ideal Style, Capstone Thesis, Xavier University, 2015, p, 19.

وأنظر أيضًا: سيد أحمد على الناصري, المرجع السابق, ص, ٣١٢.

(3) Leg. XII. VIII. 23.

(4) Cicero, pro Flacco, 6. 14-15; Cicero, In Verrem, 1. 1. 8.

لجزيرة صقلية والمتهم بجريمة الابتزاز, قد رفض مبلغ مليونين سيستركيس عرضهم عليه "فلاكوس" من أجل الإدلاء بشهادة زور لصالحه[١].

كما أن البعض أدلى بشهادة الزور في المحاكم في روما إبان القرن الأخير من العصر الجمهوري, بداوفع متعددة سواء الرغبة في الحصول على المكافآت من طرف الخصومة الذي قام باستدعائهم[٢], أو ردًا لجميل أو معروف سابق يدينون به لمن استدعاهم[٣], أو بدافع محاباة بعض الأقارب أو الأصدقاء [٤], أو بدافع الرشوة الجنسية, فقد طعن "شيشرون" في إتهامات "كلوديا" (*Clodia*) الشاهد الرئيس للإدعاء ضد "ماركوس كايليوس" (*Marcus Caelius*), بإنها قامت باستدعاء أصدقائها للشهادة في المحكمة ضد "كايليوس", بعد أن قدمت لهم رشوة جنسية مقابل إدلائهم بشهادة زور في المحكمة ضد موكله "كايليوس"[٥].

لقد كانت شهادة الزور في روما جزأ لا يتجزأ من الفساد الذي انتشر أوراه في مجال القضاء في روما إبان القرن الأخير من العصر الجمهوري, حيث وصل الفساد إلى رشوة البرايتور والقاضي, وهيئة محلفين المحكمة, والمحامين, إرضاءً وكسبًا لود أحد أطراف الخصومة من ذوو السلطة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على حساب الطرف الآخر, ولا شك أن كل ذلك أثر بشكل كبير علي قرار المحاكم في عملية البت في القضايا وأثر على منظومة العدالة في روما إبان القرن الأخير من العصر الجمهوري [٦].

---

(1) Cicero, pro Flacco, 83.
(2) Sallust, Bellum Catilinae, 50.1.
(3) Cicero, Pro Scauro, 29.
(4) Cicero,Pro Caelio, 21. 63; Cicero, pro Flacco, 19.
(5) Cicero, Pro Caelio, 20. 50; 22. 55; 26.63.
(6) Plessis, P. d., *Borkowski's Textbook on Roman Law*, p, 65.

أدى انتشار شهادة الزور في روما إبان القرن الأخير من العصر الجمهوري إلى فقدان شهادة شهود المحاكم في بعض الأحيان لأهميتها كإحدى وسائل الإثبات, خاصةً إذا اجتمعت شهادة الزور مع فساد ورشوة القضاة أو هيئة المحلفين(١), فقد استطاع الأثرياء بأموالهم في هذا الوقت شراء ضمائر القائمين على منظومة العدالة (٢), وقد عبر "شيشرون" عن ذلك بالقول:

"quae non modo apud populum Romanum, sed etiam apud exteras nationes, omnium sermone percrebruit: his iudiciis quae nunc sunt, pecuniosum hominem, quamvis sit nocens, neminem posse damnari".

"أصبح واضحًا ببغاية, أن هذه المحاكم الموجودة الآن في روما وفي الدول الأجنبية, لا يمكنها إدانة أي رجل ثري مهما كان مذنبًا"(٣).

تعمد شهود الزور في روما إبان القرن الأخير من العصر الجمهوري, إخفاء المستندات الرسمية التي من الممكن أن تكشف عن حقيقة شهادتهم, خاصةً المستندات التي قاموا بتزويرها والتلاعب فيها, فعلى سبيل المثال لا الحصر إنه خلال محاكمة "فلاكوس", فإن شهود الإدعاء من أهل "دوريلايوم" (*Dorylaeum*) عند إدلائهم بشهادتهم في المحكمة, تعمدوا إخفاء السجلات العامة, بحجة فقدانها بالقرب من "سبيلونكاي" (*Speluncae*) على أيدى اللصوص, مما جعل "شيشرون" –محامي "فلاكوس"–, يطعن في شهادتهم ويؤكد للمحكمة أن الدافع الحقيقي وراء إخفاء السجلات, أنهم قاموا بتزويرها وتزييفها, وبالتالي فإن تقديمها للمحكمة ليس في صالحهم(٤).

---

(1) Plutarchus, Lives , Cicero, 29.5.
Cicero, In Verrem, 1. 1. 19. (2)
(3) Cicero, In Verrem, 1. 1. 1.
(4) Cicero, pro Flacco, 39.

لم تقتصر الشهادة الزور على الشهادة الشفهية فقط, بل امتدت أيضًا إلى الشهادة المكتوبة, فإذا كان القانون الروماني قد سمح لأطراف الخصومة بتقديم الشهادة المكتوبة التي قرأت في المحكمة جنبًا إلى جنب الشهادة الشفهية, إلا أنه أعطى أهمية وقيمة أكبر للشهادة الشفهية عن الشهادة المكتوبة, ولذلك ليس من الغريب أننا نجد أن أهمية الشهادة المكتوبة في المحاكم, قد تضاءلت حتى وصل الأمر إلى عدم الأخذ بها في عهد الإمبراطور "هادريان", الذي أصدر تعليماته لحاكم مقدونيا بتصديق الشهود الحاضرين في المحكمة فقط وعدم تصديق الشهادات المكتوبة(١), وعلى الأرجح أن السبب في ذلك يرجع إلى قيام البعض بتزوير أختام الشهادات المكتوبة(٢).

كانت هناك صعوبة في الكشف عن شهود الزور في المحاكم في روما إبان القرن الأخير من العصر الجمهوري, لأن القانون الروماني لم يسمح لهيئة المحكمة أو أطراف الخصومة القيام بتعذيب الشهود– بإستثناء العبيد– الذين تم الاشتباه في تحيزهم أو ادلائهم بشهادة زور في المحكمة(٣). إلا أنه كان من الممكن الكشف عنهم من خلال التحريات التي قام بها الكوايستور الجنائي ذو الاختصاصات الجنائية الخاصة بتتبع جرائم القتل (*quaestores parricidii*), الذي قام بجمع تحرياته عن هذه الجرائم وعن شهود المحاكم المشاركين في هذه القضايا, لمعرفة مدى مصداقيتهم وحقيقة شهادتهم(٤).

يرجع الفضل في الكشف عن وجود شهود زور في كثير من القضايا إلى تحريات الكوايستور الجنائي, ففي القضية التي أتهم فيها "كايسو" (*Caeso*) بقتل شقيق "ماركوس فولسكيوس"(M. *Volscius*) تربيون العامة السابق سنة ٤٥٩ ق.م , كشفت التحريات

(1) Digesta, XXII. 5. 3.3.
(2) Cicero, pro Cluentio, 41.
(3) Zinsmaier, T., 'Truth by Force? Torture as Evidence in Ancient Rhetoric and Roman Law', P, 214.
(4) Cicero, In Verrem, 2. 2. 12.

التي أجراها كلًا من الكوايستور "أولوس كورنيليوس" (*A. Cornelius*) والكوايستور "كوينتوس سيرفيليوس" (Q. Servilius), أن شقيق "فولسكيوس" كان مريضًا وطريح الفراش ولم يغادر سريرة حتى وفاته, وانه لم يظهر في الأماكن العامة في روما, وأن وفاته كانت بسبب المرض الذي كان يعاني منه لعدة شهور, وأن التاريخ الذي حدده الشاهد لوقوع الجريمة, يؤكد على براءة "كايسو" من هذا الاتهام, لان "كايسو" في هذا التاريخ كان موجودًا في الخدمة العسكرية خارج روما, ولم يحصل على إي أجازة خلال هذه الفترة(١).

كان من حق أطراف الخصومة المتضررين من تحريات الكوايستور الجنائي, الطعن في هذه التحريات بتقديم طلب إلى البرايتور يتظلمون فيه من تحريات الكوايستور ضد شهودهم, ولذلك فإننا نجد أن "فولسكيوس" بعد اتهامه بتقديم شهود زور, قد نصحه المقربون منه بضرورة تقديم طلب إلى البرايتور يتظلم فيه من تحريات الكوايستورس في قضية قتل شقيقه, إلا أن "فولسكيوس" لم يجرؤ على ذلك الأمر, لأنه وجد أن الأدلة التي استند إليها الكوايستور أدلة قطعية لا يمكن الطعن في صحتها(٢).

وبالإضافة إلى دور الكوايستور الجنائي في الكشف عن شهود الزور في المحكمة, كان لرئيس المحكمة ولهيئة المحلفين دور فعال في الكشف عن شهود الزور في روما إبان القرن الأخير من العصر الجمهوري, حيث قام رئيس المحكمة وهيئة المحلفين بفحص القضايا المعروضة أمامهم بشكل دقيق, وأمعنوا النظر فيها, ودققوا في كل تفاصيلها بكل يقظة وتركيز, وفحصوا الشهود بعناية شديدة للتعرف على حقيقة شهادتهم ودوافع شهادتهم والتأكد من مصداقيتهم(٣).

---

(1) Livius. III. 24. 3-6.
(2) Livius. III. 24. 6-7.
(3) Cicero, pro Flacco, 19, 26.

إن أهمية دور القضاة في الكشف عن شهود الزور في المحاكم في روما إبان القرن الأخير من العصر الجمهوري, دفعت المحامين في كثير من الأحيان إلى التوسل إليهم ومطالبتهم بشكل ملح بضرورة فحص القضايا بشكل دقيق, حيث كان المحامون يعقدون الأمل بشكل كبير في أن هذا الفحص سيكشف عن وجود شهود زور في القضايا المنظورة في المحاكم, ولذلك فإننا نجد أن "شيشرون" في دفاعه عن "فلاكوس", يطالب هيئة المحكمة بالطلب التالي:

" ومع ذلك, فإنني لا أطلب ذلك فحسب, بل أتوسل إليكم واستعطفكم, أيها القضاة, أن تفحصوا القضية برمتها بأقصى قدر من اليقظة, لن يتم إثبات أيًا من الاتهامات بشاهد ذو ضمير حي, أو تأسيسها على الحقيقة, أو بسبب السخط الشعبي, ولكن على العكس من ذلك, سترى أن كل هذا تفوح منه رائحة الشهوة, والهوى, والانتماء الحزبي, والرشوة, وشهادة الزور "[١].

كان للمحاميين في روما إبان القرن الأخير من العصر الجمهوري دور في الكشف عن شهود الزور في المحاكم, وذلك من خلال قيامهم باستجواب الشهود لإثبات كذبهم وتناقض أقوالهم[٢], ودحض أقوالهم سواء بالأدلة أو الحجج أو الإستدلال أو المنطق[٣], أو من خلال الطعن في شهادتهم سواء أكانت شفهية أو مكتوبة, فقد طعن "شيشرون" محامي "فلاكوس" بالتزوير في الشهادة المكتوبة ضد موكله لأنها مختومة بختم الشمع, لأن هذا الختم لم يكن شائع الاستخدام في آسيا, التي كان معروفًا عنها استخدام ختم الصلصال الآسيوي, المستخدم آنذاك في ختم جميع الرسائل العامة والخاصة والمستخدم من قبل جباة الضرائب, وقد برهن "شيشرون" على تزوير هذه الشهادة بأن

(1) Cicero, pro Flacco, 26.
(2) Cicero, In Vatinium, 3.
(3) Cicero, pro Caelius, 22.

ختم الشمع يمكن إزالته واستبداله بسهولة دون اكتشافه مقارنة بختم الصلصال الآسيوي, وذكر أن الآسيويين بشكلٍ عام لا يمكن الثقة فيهم, ولذلك فإنه طلب من هيئة المحكمة استدعاء التجار وجباة الضرائب للإدلاء بشهادتهم وتقديم الأدلة, التي ستكشف عن تزوير هذه الشهادة(١).

شارك شهود الزور في العديد من المؤامرات السياسية في روما إبان القرن الأخير من العصر الجمهوري, ودرجت العادة أن قادة المتآمرين في روما كانوا يقومون بإعداد الشباب وتعليمهم القيام بالعديد من الأعمال الخارجة عن القانون, منها إعدادهم لكي يكونوا شهود زور أمام المحاكم, للتنكيل بخصومهم السياسيين في المحاكم, وفي هذا الشأن أشار "صالوصتيوس" (*Sallust*) إلى قيام "كاتيلينا" بتعليم الشباب من أصدقائه والمتواطئين معه, القيام بشهادة الزور أمام المحاكم للنيل من خصومه السياسيين(٢).

ويرجع الأصل القانوني في تجريم شهادة الزور إلى إلزام القانون الروماني لشهود المحاكم بتأدية قسم قبل الإدلاء بشهادتهم في المحكمة, للتأكيد على أنهم شهدوا بالحقيقة, وبذلك فإن الشهود الذين أدلوا بشهادة زور على خلاف الحقيقة وتم اكتشاف أمرهم, اعتبروا حانثين بقسمهم, لإنهم لم يلتزموا بقسمهم وقاموا بالكذب وتضليل هيئة المحكمة والتلاعب بها, وبالتالي فإن هؤلاء الشهود أصبح من الواجب مسائلتهم قانونيًا, لعدم التزامهم بالقسم (٣).

ونظرًا لجَسَامَة شهادة الزور في إدانة الأبرياء وتبرئة المجرمين, فإن المسئولية القانونية عن هذه الجريمة كانت مسئولية مشتركة, اشترك فيها شاهد الزور مع طرف

(1) Cicero, pro Flacco, 37-38.
(2) Sallust, Bellum Catilinae, 16. 1-3.
(3) Cicero, In Verrem, 2.2. 177; Cicero, pro Caelius, 22.

الخصومة الذي قام باستدعائه ودفعه للشهادة زورًا في المحكمة, ولذلك فإنه عند ثبوت هذه الجريمة, تم استدعاء طرف الخصومة وشاهد الزور, وتمت محاكمتهما بتهمة إرتكاب جريمة شهادة الزور, وفي الغالب فإن الإدانة كانت مؤكدة في حقهما(١).

كانت جريمة شهادة الزور خلال الفترة الباكرة من تاريخ الرومان, بمثابة خطيئة من الخطايا الدينية التي تثير غضب الألهة, وكان لابد من التكفير عنها من خلال التضحية بالجاني للالهة ومصادرة ممتلكاته للاستخدام الديني, لإعادة الانسجام بين المجتمع والآلهة (*Pax Deorum*), والقضاء على حالة النجاسة الناجمة عن ارتكاب هذه الجريمة. ولكن مع سن قوانين الألواح الاثنى عشر سنة ٤٥٠ ق.م, عوقب المدانون بجريمة شهادة الزور بالرمي من فوق صخرة "تاربيا" (*Rupes Tarpeia*)(٢), ثم بعد ذلك أعطى القانون الروماني لقاضي المحكمة سلطة تقديرية لتقدير العقوبة المناسبة لهذه الجريمة, حيث تراوحت هذه العقوبة ما بين اعتبار المدان خارجًا عن القانون ومصادرة ممتلكاته, واستبعاده من المجتمع ومن حماية القانون الإنساني والإلهي, وبالتالي يمكن لأي شخص قتله مع الافلات من العقاب, أو عقابه ماليًا من خلال السماح لطرف الخصومة المتضرر من شهادة الزور, برفع دعوى قضائية للحصول على تعويض مالى من شاهد الزور.

الخاتمة:

يتضح لنا من خلال هذه الدراسة أن شهادة شهود المحاكم في روما إبان القرن الأخير من العصر الجمهوري, كانت إحدى طرق الإثبات والنفي القانونية عند الرومان, وأنها كانت معروفة عندهم منذ وقت مبكر من تاريخهم, وأنه كانت هناك شروطًا واجب

(1) Livius. III. 24, 3-7; Forsythe, G., *A Critical History of Early Rome*, p, 204.
(2) Leg XII. VIII. 23.

توافرها في الشخص الذي يتم استدعائه للشهادة في المحكمة, سواء أكان هذا الشخص من المواطنين أو غير المواطنين, أهمها أن يكون الشاهد من الأشخاص الثقة ذو السمعة الحسنة في المجتمع, وأن يكون من البالغين, وتناول البحث الأشخاص الممنوعين من الإدلاء بالشهادة في المحاكم في روما إبان القرن الأخير من العصر الجمهوري.

وتم عقد مقارنة بين شهادة شهود المحاكم الأحرار من المواطنين الرومان من ناحية وبين شهادة شهود المحاكم العبيد والمعتقين وغير المواطنين من ناحية أخرى, وتبين أن شهادة العبيد وغير المواطنين من الناحية الواقعية أقل شأنًا من شهادة المواطنين الرومان.

كما أن البحث تناول عملية استدعاء الشهود للشهادة أمام المحكمة, والمدة الزمنية الخاصة باستدعائهم, واختلاف هذه المدة من قضية إلى أخرى, وإمكانية استدعاء شهود إضافيين أثناء نظر القضية في المحكمة, وحقوق وواجبات شهود المحاكم, وحمايتهم من الأعتداء عليهم من الخصوم, وتأمين المحكمة خلال المحاكمات التي أثارت الرأي العام, والعقوبات المفروضة على الشهود الذين قبلوا الأستدعاء للشهادة ولكنهم لم يحضروا إلى المحكمة.

وتناول البحث ضيافة وتنقلات شهود المحاكم, حيث قام أطراف الخصومة بتحمل كافة نفقات ضيافة وتنقلات الشهود, وحمايتهم واصطحابهم معهم إلى المحكمة, ضمانًا لمثولهم أمام المحكمة والشهادة لصالحهم. والنفقة العامة على شهود المحاكم على حساب الدولة في المحاكمات التي أثارت العام في روما إبان القرن الأخير من العصر الجمهوري.

وتناول البحث إجراءات الإدلاء بالشهادة في المحكمة, سواء أكانت هذه الشهادة شهادة شفهية أو مكتوبة, وتفضيل الشهادة الشفهية على الشهادة المكتوبة, والارتباط

الوثيق بين الخطبة الافتتاحية لطرفي الخصومة سواء الادعاء أو الدفاع وبين تقديم الشهود للشهادة, وحرص أطراف الخصومة على الإعلاء من قيمة شهودهم, والحط من شأن شهود الخصم, وإلزام الشاهد بتأدية القسم قبل الإدلاء بالشهادة, وتنظيم عملية الإدلاء بالشهادة, حيث كان من حق شهود الادعاء الادلاء بشهادتهم أولًا قبل شهود الدفاع, وتناول البحث حرص الشهود على كسب تعاطف هيئة محلفين المحكمة.

كما تناول البحث الطعن في شهادة شهود المحاكم، وذلك من خلال قيام كل طرف من أطراف الخصومة بجمع معلومات دقيقة عن أصل وسمعة شهود الطرف الآخر, للطعن في مصداقيتهم أمام المحكمة, ودأب المحامون على التشكيك في نزاهة الشهود ووصفهم بأنهم مأجورين, تم توجيههم, والتلاعب بهم, وقد نجح بعض أطراف الخصومة في رد الشهود, وإقناع هيئة المحكمة بعدم الأخذ بشهادتهم.

وانتهى البحث بالحديث عن شهادة الزور في المحاكم في روما إبان القرن الأخير من العصر الجمهوري، ودوافع الشاهد للإدلاء بشهادة الزور، وسبب انتشارها, واستغلال شهود الزور للتنكيل بالخصوم, وأثر انتشار شهادة الزور على فقدان أهميتها كوسيلة إثبات قانونية في المحاكم, وطرق الكشف عن شهادة الزور سواء أكانت الشهادة شفهية أو مكتوبة, والعقوبات التي فرضها القانون على الأشخاص المدانين بارتكاب جريمة شهادة الزور في المحاكم في روما إبان القرن الأخير من العصر الجمهوري.

قائمة المصادر والمراجع

أولًا: المصادر:

- **Appian,** *Roman History*, Volume I. Edited and translated by, Brian McGing, **LCL**, Cambridge, (Harvard University Press, 1912).
- **Asconius,** *Commentaries on Speeches of Cicero*, Clarendon Ancient History Series, (Oxford University Press, 2007).
- **Cassius Dio,** *Roman History*, Translation by Earnest Cary , **LCL**, 9 volumes, (Harvard, 1914 – 1927).
- **Cicero:** *Brutus, Orator*, **LCL**, translated by, G. L. Hendrickson & H. M. Hubbell, (Harvard University Press , 1939).
- **———**, De finibus bonorum et malorum, **LCL**, translated by, H. Rackham, (Harvard University Press,1967)
- **———,** *De re Publica (On the Republic), De Legibus (On the Laws)*, Translation by, Clinton W. Keyes , **LCL**, (Harvard University Press, 1928).
- **———**, *Epistulae ad familiares*,2 Vols., Edited by, D. R. Shackleton Bailey, Cambridge Classical Texts and Commentaries 16-17., (Cambridge University Press, 1977).
- **———,** *Orations: In Catilinam 1-4. Pro Murena. Pro Sulla. Pro Flacco*, translated by, C. Macdonald, **LCL,** Harvard University Press, 1976.
- **———,** *Orations: Pro Caelio. De Provinciis Consularibus*. *Pro Balbo*. **LCL**, translated by, R. Gardner, (Harvard University Press, 1958).
- **———,** *Orations: Pro Lege Manilia. Pro Caecina. Pro Cluentio. Pro Rabirio. Perduellionis Reo*, **LCL**, translated by, H. Grose Hodge (Harvard University Press, 1927).

- **———,** *Orations: Pro Milone. In Pisonem. Pro Scauro. Pro Fonteio. Pro Rabirio Postumo. Pro Marcello. Pro Ligario. Pro Rege Deiotaro*,**LCL**, translated by, N. H. Watts, (Harvard University Press,1931).
- **———**, *Orations, Pro Publio Quinctio. Pro Sexto Roscio Amerino. Pro Quinto Roscio Comoedo. De lege agraria I-III*, LCL, translated by, , J. H. Freese, (Harvard University Press, 1967).
- **———,** *Orations: Pro Sestio, In Vatinium*, **LCL**, translated by, R. Gardner, (Harvard University Press, 1958).
- **———,** *The Verrine Orations*, Volume I*: Against Caecilius. Against Verres*, Part I; Part II, Books 1-2, **LCL,** translated by, L. H. G. Greenwood, (Harvard University Press, 1928).
- **Digesta or Pandectae:** The Digest of Justinian, English-Language Translation Edited by, Alan Watson, 4 Vol.(50 Books), University of Pennsylvania Press, 1985.
- **Gaius**, Gai Institutiones or Institutes of Roman Law, with a Translation and Commentary by Edward Poste, Fourth edition, revised and enlarged by E.A. Whittuck, M.A. B.C.L., with an historical introduction by A.H.J. Greenidge, D.Litt. (Oxford, 1904).
- **Horace**, *Epistles*, Book I, translated by, Roland Mayer, Cambridge Greek and Latin Classics, (Cambridge University Press, 1994).
- **Lucilius**, *Remains of Old Latin, The Twelve Tables*, vol.III, Edited with Latin Text and English translation by T.E. Page, **LCL**, London, 1938.
- **Plutarchus,** Lives: Demosthenes and Cicero, Alexander and Caesar, translated by, Bernadotte Perrin, **LCL**, (Harvard University Press, 1967).
- **Sallust**., *Conspiracy of Catiline*. Rev. John Selby Watson, M.A. New York and London, Harper & Brothers. 1899.
- **Suetonius**, *The Lives of the Twelve Caesars*; An English Translation, Augmented with the Biographies of Contemporary Statesmen, Orators,

Poets, and Other Associates. Suetonius. Publishing Editor. J. Eugene Reed. Alexander Thomson, Philadelphia, 1889.

- **Titus Livius**., *History of Rome*, with an English Translation by B. O. Foster, 30 Vols, LCL, London, 1926.

- **Valerius Maximus ,** *Memorable Doings and Sayings*, Volume I: Books 1–5, **LCL**, translated by, D. R. Shackleton Bailey, (Harvard University Press, 2000).

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

- Alexander, M. C., 'Multiple Charges, Unitary Punishment and Rhetorical Strategy in the Quaestiones of the Late Roman Republic', in: *Cicero's Law: Rethinking Roman Law of the Late Republic*, Edited by P. J. du Plessis, Part III On Legal Practice, 11, (Edinburgh University Press, 2016), pp, 187-204.
- ———————., *The Case for the Prosecution in the Ciceronian Era*, (The University of Michigan Press , 2002).
- ———————., *Trials in the Late Roman Republic, 149 BC to 50BC*, Phoenix Supplementary Volumes 26, (University of Toronto Press, 1991).
- Bates, R. L., 'Rex in Senatu: A Political Biography of M. Aemilius Scaurus', *Proceedings of the American Philosophical Society*, 130, (1986).
- Beard, M.,& North, J., &Price, S., *Religions of Rome*, Volume I, A History, (Cambridge University Press, 1996).
- Berger, A., *Encyclopedia Dictionary of Roman Law*, Transactions of the American Philosophical Society, 43, (Philadelphia, 1953).
- Buckland, W. W., *The Roman Law of Slavery: The Condition of the Slave in Private Law from Augustus to Justinian*, (Cambridge University Press, 2010).
- Butler, S., *The Hand of Cicero*, (New York, 2002).
- DiLuzio, M. J., *A Place at the Altar: Priestesses in Republican Rome*, (Princeton University Press, 2016).

- Fantham, E., 'The Contexts and Occasions of Roman public Rhetoric', in: *Roman Eloquence: Rhetoric in Society and Literature*, edited by, W. J. Dominik, part, II, Chapter, 7, (London, 1997), PP, 91-105.
- Farrington, H. L., *Blueprint for Legal Practice: Establishing Cicero's Ideal Style*, Capstone Thesis, (Xavier University, 2015).
- Forsythe, G., *A Critical History of Early Rome*, (University of California Press, 2005).
- Frank, T., 'The Tullianum and Sallust's Catiline,' *The Classical Journal*, 19, no. 8 (1924), PP, 495–498.
- Gardner, J. F., *Being a Roman Citizen*, (London, 1993).
- Giltaij , J., 'The lex cornelia de iniuriis and "hyperlinks" in Roman law', *Fundamina (Pretoria*), [online], vol.24, n.2, (2018), pp, 21-34.
- Greenidge, A. H. J., *Infamia; its place in Roman public and private law*, (London, 1894).
- Gruen, E. S., *The Last Generation of the Roman Republic*, (University of California Press, 1995).
- Hayne, L., 'THE VALERII FLACCI — A FAMILY IN DECLINE', *Ancient Society* 9, (1978), pp, 223–233.
- Husband, R. W., 'The Prosecution of Catiline's Associates,' *The Classical Journal* 9, no. 1 (1913), pp, 4–23 .
- Husband, R. W., 'The Prosecution of Milo', *The Classical Weekly*, 8, no. 19 (1915), pp, 146-150.
- Jolowicz, H. F., & Nicholas, B., *Historical Introduction to the Study of Roman Law*, (Cambridge university press, 1972).
- Lintott, A., 'Political History, 146–96 BC Last age of the Roman republic', In: *the Cambridge Ancient History*, *The Last Age of the Roman Republic, 146-43 BC*, edited by: Crook, J., et al., Vol. 9 (2nd ed.), (Cambridge University Press, 1994), pp, 40- 103.
- Loska,E., Inconvenient Witnesses: Testimonies of Slaves in a Criminal Trial During the Republic and the Principate, Studia Iuridica Lublinensia vol. XXX, 1, 2021, PP, 197-204.

- Metzger, E., 'Republican Civil Procedure Sanctioning Reluctant Defendants', in: *the Oxford Handbook of Roman Law and Society*, edited by, Plessis, P. d.,& Ando, C.& Tuori, K., Part. V, Chapter, 19, (2016),pp, 245–256 .
- Meyer, E. A., 'Evidence and Argument The Truth of Prestige and its Performance', in: in: *the Oxford Handbook of Roman Law and Society*, edited by, Plessis, P. d.,& Ando, C.& Tuori, K., Part. V, Chapter, 21, (2016), pp, 270–282.
- Mousourakis, G., *A Legal History of Rome*, (London: Routledge, 2007).
- ———————., *The Historical and Institutional Context of Roman Law*, (new York, 2003).
- Pagán, V. E., *Conspiracy narratives in Roman history*, (University of Texas Press, 2004).
- Pasko, D. M., F*our Facets of Diminishment in Cicero's Pro Caelio: Dilemma, Irony*, Understatement, and Comedy, Master of Arts, (Valparaiso University, 2018).
- Plessis, P. d., *Borkowski's Textbook on Roman Law*, (Oxford University Press, 2005).
- Potter, F. H., 'The Date of Cicero's First Oration against Catiline,' *The Classical Journal* 21, no. 3 (1925), pp, 164–176. .
- Powell, J. &Paterson, J., *Cicero the Advocate*, (Oxford, 2004).
- Roby, H. J., *Roman Private Law in the Times of Cicero and of the Antonines*, Vol I, (New Jersey, 2000).
- Rüfner, T., 'Imperial Cognitio Process', in: *the Oxford Handbook of Roman Law and Society*, edited by, Plessis, P. d.,& Ando, C.& Tuori, K., Part. V, Chapter, 20, (2016), pp, 257-269.
- Roselaar S. T., 'Cicero and the Italians: Expansion of Empire, Creation of Law' , in: *Cicero's Law, Rethinking Roman Law of the Late Republic*, edited by, Paul J. du Plessis, part, III, chapter, 9. (Edinburgh, 2016), PP, 145–165.
- Shaw, B., *Spartacus and the Slave Wars: A Brief History with Documents*, (Boston, 2001).

- Sibley, M., *The Verrines: Cicero's Masterful Prosecution, Hortensius'Hypothetical Defence, and the False Conclusions of Grain Production Models*, Master of Arts at the University of Otago, Dunedin, (New Zealand, 2009).
- Steel, C., *The End of the Roman Republic, 146 to 44 BC Conquest and Crisis*, (Edinburgh University Press, 2013).
- Treggiari, S., T., *Tullia and Publilia The Women of Cicero's Family*, (London, 2007).
- Warmington, E. H., *Remains of Old Latin, Vol. III: Lucilius; The Twelve Tables*, The Loeb classical library, (Harvard university press, 1938).
- Wieand, H. E., 'The Position of Women in the Late Roman Republic'. Part I, *The Classical Journal*, Mar., 1917, Vol. 12, No. 6 (Mar., 1917), pp, 378–392 .
- Wiedemann, T., *Greek and Roman Slavery: A Sourcebook*, (London, 2017).
- Zinsmaier, T., 'Truth by Force? Torture as Evidence in Ancient Rhetoric and Roman Law', in: *Law and Ethics in Greek and Roman Declamation*, edited by: Amato,, E.& Citti, F., & Huelsenbeck, B., (Boston, 2015), pp, 201-218.

ثالثًا: المراجع العربية:

- سيد أحمد على الناصري, تاريخ وحضارة الرومان من ظهور القرية حتى سقوط الجمهورية, دار النهضة العربية, القاهرة, ١٩٧٦.

رابعًا: الشبكة العنكبوتية للأنترنت:

- https://www.perseus.tufts.edu/hopper/collection%3Fcollection%3DPerseus:collection:Greco-Roman.
- https://www.ekb.eg/ar/web/general-readers/home

Courts witnesses in Rome during the last century of the Republican era

Abstract:

The research deals with the subject of "courts witnesses in Rome during the last century of the Republican era", to identify the role of court witnesses as the basic evidence that the parties to the dispute resorted to in Rome during the last century of the Republican era, and the conditions that must be met by the witness (testis) to testify in court, and the process of summoning court witnesses, their number, their rights, duties, and protection, and their living expenses and transportation from their homes to the court's headquarters, and the procedures for their testimony in court, and taking an oath from them, and the role of the parties to the dispute and lawyers in directing them, interrogating them, challenging their testimonies, and rejecting them, and the judge's authority to assess their testimony, and revealing false witnesses in courts, and the penalties imposed on them by law.

Keywords: testimony, witnesses , trial , Rome , perjury.